مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

(الجزء الثاني من الدورة السادسة والثلاثين ؛
والدورة الاستثنائية السادسة عشرة ؛
والجزء الأول من الدورة السابعة والثلاثين)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والأربعون

الملحق رقم ١٥ (A/45/15)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٩١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة الى إحدى وثائق الأمم المتحدة

ISSN 0251-9550

الرمـــوز

تحدد على النحو التالي وثائق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلـــس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية الرئيسية :

الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	E/CONF.46/-
الدورات التالية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	TD/-
مجلس التجارة والتنمية	TD/B/-
لجنة السلع الاساسية	TD/B/C.1/-
لجنة المصنوعات	TD/B/C.2/-
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة	TD/B/C.3/-
لجنة النقل البحري	TD/B/C.4/-
اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات	TD/B/C.5/-
لجنة نقل التكنولوجيا	TD/B/C.6/-
اللجنة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	TD/B/C.7/-
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية	TD/B/WP/-
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية	TD/B/RBP/-
السلسلة الإعلامية للمجلس	TD/B/INF.
سلسلة المجلس عن المنظمات غير الحكومية	TD/B/NGO

والمجلدات الثلاثة لـ "أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الـــدورة السابعة" هي كما يلي : المجلد الاول ، "التقرير والمرفقات" (منشورات الامـــم المتحدة ، رقم المبيع E.88.II.D.1) ، ويتضمن فيما يتضمنه قرارات المؤتمـــر ومقرراته ؛ والمجلد الثاني ، "موجزات بيانات رؤساء الوفود والمحاضر الموجـــزة للجلسات العامة" (رقم المبيع E.88.II.D.2) ؛ والمجلد الثالث ، "وثائق أساسيـــة" (رقم المبيع E.88.II.D.3) .

وتتألف الرموز التي تشير الى قرارات ومقررات دورات المؤتمر من رقم تتبعـــه "(د - ٢)" أو"(د - ٣)" أو "(د - ٤)" أو "(د - ٥)" أو "(د - ٦)" أو "(د - ٧)" ، حسب الحالة ، مثـــلا ١ (د - ٢) ، ٣٦ (د - ٣) ، ٨٥ (د - ٤) ، ١٠١ (د - ٥) ، ١٣٦ (د - ٦) ، ١٦٨ (د - ٧) ، وما الى ذلك .

٧٨٠٠ز(٩١)

الرموز (تابع)

وتتألف الرموز التي تشير الى قرارات ومقررات المجلس من رقم يبين الرقم المسلسل للقرار أو المقرر ، ومن رقم بين قوسين يشير الى الدورة التي اتخذ فيها الإجراء .

المرفقات

تصدر نصوص الوثائق المختارة لإدراجها في وثائق دورة المجلس ذات الصلة بوصفها مرفقات لـ "الوثائق الرسمية" للمجلس ، في شكل ملازم مجلدة تتعلق بالبنود ذات الصلة من جدول الأعمال .

الملاحق

تتضمن "الوثائق الرسمية" للمجلس ملاحق مرقمة على النحو التالي :

رقم الملحق	الدورة السادسة والثلاثون (الجزء الثاني)	رقم الوثيقة
١	(الجزء الثاني) تقرير المجلس : القرارات والمقررات	TD/B/1257 (Vol I)
١ الف	(الجزء الثاني) تقرير المجلس : الاعمال	TD/B/1257 (Vol II)
٤	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثامنة عشرة	TD/B/1237-TD/B/WP/66
٥	تقرير لجنة المصنوعات عن دورتها الثانية عشرة	TD/B/1238-TD/B/C.2/233
٦	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة عشرة	TD/B/1250-TD/B/WP/69

الدورة الاستثنائية السادسة عشرة

١	المقرر	TD/B/1256 (Vol I)
١ الف	التقرير	TD/B/1256 (Vol II)

الدورة السابعة والثلاثون (الجزء الاول)

١	(الجزء الاول) تقرير المجلس : القرارات والمقررات	TD/B/1277 (Vol I)
١ الف	(الجزء الاول) تقرير المجلس : الاعمال	TD/B/1277 (Vol II)

[الاصـــل : بالانكليزيـــة]

[١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - تقرير مجلس التجارة والتنمية - الجزء الثاني من الدورة السادسة والثلاثين	١ - ٣٩	٦
ألف - مقدمة	١ - ١٣	٦
١ - جدول الاعمال	٣	٦
٢ - مكتب المجلس	٤ - ٥	٦
٣ - العضوية والحضور	٦ - ١٢	٧
٤ - القرار والمقررات التي تتطلب أن يوجه انتباه الجمعية العامة إليهـا أو أن تتخذ إجراء بشأنها	١٣	٩
باء - القرار والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين	١٤ - ٢١	١١
١ - القرار		١١
٢ - المقررات		١٣
٣ - المقررات الاخرى	١٤ - ٢١	١٥
جيم - البيانات التي ألقيت بصدد الإجراء الذي اتخذه المجلس	٢٢ - ٣٩	١٧

المرفقات

الاول - جدول أعمال الجزء الثاني للدورة السادسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية	٣١
الثاني - مشروع جدول الاعمال المؤقت للجزء الاول من الدورة العادية السابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية	٣٤

ثانيا - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية السادسة عشرة	١ - ١٣	٣٨
ألف - مقدمة	١ - ١٣	٣٨

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
١ - جدول الاعمال	٣	٢٨
٢ - أعضاء المكتب	٤	٢٨
٣ - العضوية والحضور	٥ - ١١	٢٩
٤ - مقرر يتطلب توجيه انتباه الجمعية العامة إليه	١٢	٣١
باء - المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية	١٢	٣١
١ - المقرر	١٢	٣١
٢ - مقررات أخرى	١٢	٣٣
المرفق		
جدول أعمال الدورة الاستثنائية السادسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية		٣٤
ثالثا - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الاول من دورته السابعة والثلاثين	١ - ١٢	٣٥
ألف - مقدمة	١ - ١٢	٣٥
١ - جدول الاعمال	٣	٣٥
٢ - مكتب المجلس	٤	٣٥
٣ - العضوية والحضور	٥ - ١١	٣٧
٤ - القرارات والمقررات التي تتطلب أن يوجه انتباه الجمعية العامة إليها أو أن تتخذ إجراء بشأنها	١٢	٣٩
باء - القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته السابعة والثلاثين	١٣ - ٣٣	٤٠
١ - القرار		٤٠
٢ - المقررات		٤٦
٣ - مقررات أخرى	١٣ - ٣٣	٥٠

٠٠٧٨(٩١)

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
جيم - البيانات التي أدلى بها فيما يتصل بالقرارات والمقررات التي اتخذها المجلس	٣٤ - ٥٣	٥٨
١ - القرار ٣٨٧ (د - ٣٧) - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الإنمائي والنظام النقدي الدولي	٣٤ - ٣٩	٥٨
٢ - القرار ٣٨٨ (د - ٣٧) مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية	٤٠ - ٤٦	٥٩
٣ - الترتيبات والأعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٤٧ - ٥٣	٦١

المرفقات

الأول - جدول أعمال الجزء الأول من الدورة السابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ٦٤

الثاني - جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة العادية السابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ٦٨

الثالث - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الإنمائي والنظام النقدي الدولي : العواقب الاقتصادية الناجمة عن الأزمة الأخيرة ٧٠

ملاحظة استهلالية

يقدم التقرير السنوي السادس والعشرون لمجلس التجارة والتنمية[1] الى الجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية ١٩٩٥ (د - ٢٩) المؤرخ ٣٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ . ويشمل التقرير الفترة من ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ الى ١٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠ ويتالف من التقارير المتعلقة بالجزء الثاني من الدورة السادسة والثلاثين ، المعقودة في الفترة من ١٢ الى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ والدورة الاستثنائية السادسة عشرة المعقودة في ٨ و ٩ و ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، والجزء الاول من الدورة السابعة والثلاثين ، المعقودة في الفترة من ١ الى ١٢ و ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

وفي الفترة التي سبقت الجزء الاول من دورة المجلس العادية السابعة والثلاثين ، اجتمعت هيئات المجلس الفرعية المذكورة أدناه . وترد فيما يلي تفاصيل دوراتها :

الاسم	الدورة	التواريخ	التقرير
اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات	السادسة عشرة	٢٤ نيسان/ابريل - ٣ أيار/ مايو ١٩٨٩	TD/B/1219-TD/B/C.5/125
اللجنة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	الخامسة	١ - ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩	TD/B/1217-TD/B/C.7/98
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية	الثامنة عشرة	٣٠ تشرين الاول/اكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩	TD/B/1237-TD/B/WP/66
لجنة المصنوعات	الثانية عشرة	٩ - ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩	TD/B/1238-TD/B/C.2/233

٠٧٨ز(٩١)

الاسم	الدورة	التواريخ	التقرير
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة	الثالثة عشرة ، الجزء الاول (التأمين)	٥ - ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠	TD/B/1249- TD/B/C.3/237
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية	التاسعة عشرة	١٢ - ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠	TD/B/1250- TD/B/WP/69

الحواشي

(١) ترد التقارير السنوية السابقة الـ ٢٥ لمجلس التجارة والتنمية في "ملاحق" لـ "الوثائق الرسمية للجمعية العامة" على النحو التالي :

التقرير السنوي	الفترة	دورة الجمعية العامة	رقم الملحق	رقم الوثيقة
الاول	١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ - ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٥	٢٠	١٥	A/6023/Rev.1
الثاني	٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٥ - ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦	٢١	١٥	A/6315/Rev.1 و Corr.1
الثالث	٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ - ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧	٢٢	١٤	A/6714
الرابع	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧- ٢٣ أيلول/ ١٩٦٨	٢٣	١٤	A/7214

الحواشي (تابع)

التقرير السنوي	الفترة	دورة الجمعية العامة	رقم الملحق	رقم الوثيقة
الخامس	٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨- ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩	٢٤	١٦	A/7616 و Corr.2
السادس	٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩- ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠	٢٥	١٥	A/8015/Rev.1 وCorr.1
السابع	١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ - ٣١ أيلول/سبتمبر ١٩٧١	٢٦	١٥	A/8415/Rev.1
الثامن	٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ - ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢	٢٧	١٥	A/8715/Rev.1 وCorr.1
التاسع	٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢ - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤	٢٨	١٥	A/9015/Rev.1
العاشر	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ - ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤	٢٩	١٥	A/9615/Rev.1
الحادي عشر	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ - ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥	٣٠	١٥	A/10015/Rev.1
الثاني عشر	٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ - ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦	٣١	١٥	A/31/15 ، المجلد الأول و Corr.1 والمجلد الثاني

الحواشي (تابع)

التقرير السنوي	الفترة	دورة الجمعية العامة	رقم الملحق	رقم الوثيقة
الثالث عشر	٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ - ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧	٣٢	١٥	A/32/15 ، المجلد الاول و Corr.1 والمجلد الثاني
الرابع عشر	١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ - ١٧ أيلول سبتمبر ١٩٧٨	٣٣	١٥	A/33/15 ، المجلد الاول والمجلد الثاني
الخامس عشر	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ - ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩	٣٤	١٥	A/34/15 ، المجلد الاول والمجلد الثاني
السادس عشر	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ - ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠	٣٥	١٥	A/35/15 ، المجلد الاول والمجلد الثاني
السابع عشر	٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ - ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١	٣٦	١٥	A/36/15 و Corr.1
الثامن عشر	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ - ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢	٣٧	١٥	A/37/15 ، المجلد الاول والمجلد الثاني
التاسع عشر	٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	٣٨	١٥	A/38/15 ، المجلد الاول و Corr.1 والمجلد الثاني و Corr.1
العشرون	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ - ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	٣٩	١٥	A/39/15 ، المجلد الاول والمجلد الثاني

الحواشي (تابع)

التقرير السنوي	الفترة	دورة الجمعية العامة	رقم الملحق	رقم الوثيقة
الحادي والعشرون	٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤-٢٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥	٤٠	١٥	A/40/15 ، المجلد الاول والمجلد الثاني
الثاني والعشرون	٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ - ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦	٤١	١٥	A/41/15 ، المجلد الاول والمجلد الثاني
الثالث والعشرون	٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ - ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧	٤٢	١٥	A/42/15 ، المجلد الاول والمجلد الثاني
الرابع والعشرون	٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ - ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨	٤٣	١٥	A/43/15 ، المجلد الاول والمجلد الثاني
الخامس والعشرون	٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ - ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩	٤٤	١٥	A/44/15 ، المجلد الاول والمجلد الثاني

أولا - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين

ألف - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في مرفق مقرره ٣٠٢ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤[(١)] .

٢ - وعقد الجزء الثاني من دورة المجلس السادسة والثلاثين في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ (الجلسات ٧٦٦ إلى ٧٧٢) ، وافتتحه السيد أوسكار ر. دي روخاس (فنزويلا) ، رئيس المجلس ، في دورته السادسة والثلاثين .

١ - جدول الاعمال

٣ - يرد في المرفق الاول جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة السادسة والثلاثين .

٢ - مكتب المجلس

٤ - كان تكوين مكتب المجلس في الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين كما يلي :

الرئيس : السيد أوسكار ر. دي روخاس (فنزويلا)

نواب الرئيس : السيد موريس ب. أبرام (الولايات المتحدة الامريكية)
السيد اكيو اجوين (اليابان)
السيد توماس أ. أوغادا (كينيا)
السيدة اليان جوزيف (بلغاريا)
السيد ت. ن. تيودوروفيش (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
السيد هشام حمدان (لبنان)
السيد غوستافو أدلفو فارغاس (نيكاراغوا)
السيد ويسبر لويس (اندونيسيا)
السيد جان دافيد ليفيتي (فرنسا)
السيد مايكل جوزيف ليليس (ايرلندا)

المقرر : السيد عبد الرازق عزيّز (تونس)

٥ - وكان أعضاء مكتب لجنة الدورة هم :

الرئيس : السيد مارتن هيكر (ألمانيا ، جمهورية - الاتحادية)(٢)

نائب الرئيس : السيد ميلان هوفوركا (تشيكوسلوفاكيا)

نائب الرئيس والمقرر : السيد يور غاسبارتش (يوغوسلافيا)

٣ - العضوية والحضور

٦ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اتحاد ميانمار
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
إسرائيل
أفغانستان
اكوادور
ألمانية (جمهورية - الاتحادية)(٢)
الإمارات العربية المتحدة
اندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البحرين
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية(٢)
جمهورية السودان
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
زامبيا
زمبابوي

سري لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قطر
الكاميرون

كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

منغوليا
النرويج
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن (٢)
اليمن الديمقراطية (٣)
يوغوسلافيا
اليونان

٧ - وكانت الدول الاخرى التالية الاعضاء في الاونكتاد وغير الاعضاء في المجلس ممثلة في الدورة : الكرسي الرسولي ، كمبوديا .

٨ - واشتركت فلسطين عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) (المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤) ؛ واشترك مؤتمر الوحدويين الإفريقيين لازانيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

٩ - وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ممثلين في الدورة . ومُثّل فيها أيضا مركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات .

١٠ - وكانت الوكالات المتخصصة والوكالات المتصلة بها التالية ممثلة في الدورة : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ؛ البنك الدولي ؛ صندوق النقد الدولي . وكان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ممثلا أيضا .

١١ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة : مجموعة دول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ؛ أمانة الكمنولث ؛ مجلس التعاضد الاقتصادي ؛ الاتحاد الاوروبي ؛ المكتب الدولي للمنسوجات والملابس ؛ جامعة الدول العربية ؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛ منظمة الوحدة الإفريقية ؛ الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

١٢ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة :

(أ) الفئة العامة : لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز) ؛ غرفة التجارة الدولية ؛ الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ؛ المؤسسة الدولية للبدائل الإنمائية ؛ جمعية التنمية الدولية ؛ الاتحاد العالمي للنقابات ؛ مجلس السلام العالمي ؛

(ب) الفئة الخاصة : الرابطة الدولية للمصارف الإسلامية ؛ المنظمة الدولية لاتحاد المستهلكين .

٤ - القرار والمقررات التي تتطلب أن يوجه انتباه الجمعية العامة إليها أو أن تتخذ إجراء بشأنها

١٣ - يوجه انتباه الجمعية العامة إلى القرار والمقررات التالية التي ترد نصوصها في الفرع باء أدناه :

القرار

٣٨٠ (د - ٣٦) الخدمات الداخلة في نطاق ولاية الاونكتاد على النحو المحدد .

الحمائية والتكيف الهيكلي ، وبالاقتران مع ذلك ، التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي ، وذلك وفقا للفقرة ١٠٥ (٨) من الوثيقة الختامية .

أثر التغير التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية .

آثار الترتيبات الثنائية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، خاصة تلك التي تؤثر تأثيرا كبيرا على التجارة العالمية ولا سيما تجارة البلدان النامية وتنميتها .

المقررات

٣٨١ (د - ٣٦) الترتيبات والأعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٣٨٢ (د - ٣٦) الاجتماعات المقبلة بشأن ركاز الحديد

٣٨٣ (د - ٣٦) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

باء - القرار والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين

١ - القرار

٣٨٠ (د - ٣٦) الخدمات الداخلة في نطاق ولاية الاونكتاد على النحو المحدد في الوثيقة الختامية

الحمائية والتكيف الهيكلي ، وبالاقتران مع ذلك ، التطورات والقضايا ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي ، وذلك وفقا للفقرة ١٠٥ (٨) من الوثيقة الختامية

أثر التغير التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية

آثار الترتيبات الثنائية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، خاصة تلك التي تؤثر تأثيرا كبيرا على التجارة العالمية ولا سيما تجارة البلدان النامية وتنميتها

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٤ ، وإلى الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وإلى مقرر المجلس ٣٦٧ (د - ٣٥) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ،

١ - يحث الحكومات على الوفاء بالالتزامات بوقف الحمائية وعكس مسارها ، حسب المتفق عليه في الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، واضعة في اعتبارها بصفة خاصة المصالح التصديرية للبلدان النامية ، ويكرر تأكيد ضرورة اتخاذ إجراءات تكيف هيكلي سريعة وملموسة مواتية بصفة خاصة لتوسيع الاسواق أمام المنتجات التي تتمتع البلدان النامية بصددها بميزة نسبية أو التي قد تطور بصددها ميزة نسبية ؛

٢ - يعترف بما يقدمه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من مساهمة في تحسين فهم إشكالات التجارة في الخدمات من وجهة نظر البلدان النامية وفي سيا الاهداف الإنمائية الشاملة :

(أ) يطلب من الامين العام للمؤتمر أن يواصل ، واضعا في اعتباره دراسة الحالة الإفرادية الوطنية ، إجراء دراسات محددة بشأن القطاعات التي تتمتع بالاولوية في اهتمامات البلدان النامية ، ولا سيما بغية بناء وتحسين المقومات الهيكلية والقدرات بهدف تطوير صناعات كفؤ قادرة على المنافسة في هذه البلدان ، بما يقا إمكانياتها في مجال التصدير ؛

(ب) يحيط علما بما أعربت عنه البلدان المستفيدة من تقدير عظيم لانشطة التعاون التقني التي يقوم بها المؤتمر في مجال الخدمات دعما للبلدان النامية ؛

٣ - يكرر تأكيد الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢١٩/٤٤ المؤرخ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ويوافق على ضرورة ضمان أن تؤدي الترتيبات الثنائية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، ولا سيما تلك التي لها وقع رئيسي على التجا العالمية ، وبخاصة على تجارة البلدان النامية ، إلى إضفاء دينامية على التجا العالمية وتعزيز إمكانيات تجارة وتنمية البلدان النامية ، ويطلب إلى الدول الاعض المعنية مواصلة تشجيع السياسات اللازمة ، واتخاذ تدابير ملائمة في هذا الشأن ؛

٤ - يحث الحكومات على اتخاذ تدابير لمساعدة البلدان الضعيفة تكنولوجيا ، ولا سيما البلدان النامية ، على المشاركة مشاركة تامة في النمو الم تقوده التكنولوجيا في التجارة الدولية من حيث قدرات ابتكار المنتجات وتوريب الصادرات والنفاذ إلى الاسواق ، ويؤكد الحاجة إلى اتباع سياسات في مجا التكنولوجيا تعزز هدف توسيع التجارة بما يعود بالفائدة على كل الشرك التجاريين ، ولا سيما البلدان النامية ، وتشجيع الاستثمارات والتجديد والاستيعا والاستخدام والتطوير فيما يتعلق بالقدرات التكنولوجية وقدرات أصحاب المشاريع ؛

٥ - يحث المشتركين في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعد الاطراف على السعي لتحقيق محصلة متوازنة ناجحة لجولة أوروغواي تؤدي إلى تحري التجارة العالمية وتوسيعها بما يعود بالفائدة على جميع البلدان ، ولا سيما البلد النامية ، من خلال إيلاء اهتمام كاف لكل المجالات بما في ذلك خاصة المجالات ذ الاهمية الخاصة لتجارة البلدان النامية وتنميتها ؛

٦ - يلاحظ أن البلدان المستفيدة تعترف بفائدة وأهمية برنامج التعاون التقني المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في مساعدة البلدان النامية في مشاركتها في جولة أوروغواي .

الجلسة ٧٧٢
٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠

٢ - المقررات

٣٨١ (د - ٣٦) - الترتيبات والاعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير إلى مقرره ٣٧٧ (د - ٣٦) المؤرخ في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، بشأن الترتيبات والاعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وإلى قرار الجمعية العامة ٣١٩/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ يحيط علما بتقريري رئيس المجلس والامين العام للاونكتاد عن مشاورتهما بموجب مقرر المجلس ٣٧٧ (د - ٣٦) ،

وإذ يحيط علما أيضا بالبيانات التي ألقيت في الجلسات العامة للمجلس في إطار هذا البند ،

١ - يقرر من حيث المبدأ أن يوصي الجمعية العامة بأن يتم عقد الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩١ ، رهنا بتصديق المجلس في الجزء الاول من دورته السابعة والثلاثين ؛

٢ - يطلب من رئيس المجلس أن يواصل مشاوراته بشأن مكان عقد المؤتمر في أمريكا اللاتينية ، كيما يمكن اتخاذ مقرر نهائي في موعد لا يتجاوز الجزء الاول من الدورة السابعة والثلاثين ؛

٣ - يطلب من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل مشاوراته بشأن جدول الاعمال المؤقت للدورة الثامنة للمؤتمر ، بغية وضعه في صورته النهائية في أقرب وقت ممكن ، وتقديمه لاقراره رسميا من قبل المجلس في الجزء الاول من دورته السابعة والثلاثين ،

الجلسة ٧٧٣
٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠

٣٨٣ (د - ٣٦) - الاجتماعات المقبلة بشأن ركاز الحديد

إن مجلس التجارة والتنمية ،

يقرر أنه ينبغي الابقاء على عمل الاونكتاد بشأن ركاز الحديد ، وعقد اجتماعات حكومية دولية منتظمة للخبراء ، بمشاركة مستشارين صناعيين ، بغية تبادل الآراء حول حالة ركاز الحديد واستعراض احصاءات ركاز الحديد وتعزيزها ،

الجلسة ٧٧٣
٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠

٣٨٣ (د - ٣٦) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

إن مجلس التجارة والتنمية ،

يقر الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٩ ولعام ١٩٩٠ ويحيط علما بالجدول الزمني المؤقت لعام ١٩٩١ (٤) ،

الجلسة ٧٧٣
٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠

٣ - المقررات الاخرى

(أ) تسمية رئيس المجلس في دورته العادية السابعة والثلاثين

١٤ - قام المجلس في جلسته ٧٢٧ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ عملا بمقرره ٣٣٨ (د - ٣٣) ووفقا لمبدأ التناوب في منصب الرئيس ، وهو المبدأ الموضح في المرفق الاول من النظام الداخلي للمجلس بتسمية السيد جان دافيد ليفيت (فرنسا) رئيسا للمجلس في دورته السابعة والثلاثين ،

(ب) العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناشئة عنها

١٥ - أحاط المجلس علما في جلسته ٧٧٢ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ بالبيان التالي الذي تلاه الرئيس بعد المشاورات غير الرسمية في صدد هذا البند في إطار فريق الاتصال التابع له :

نتيجة نظر المجلس ، أصبح من المفهوم أن الامين العام للأونكتاد سيستخدم سلطاته التقديرية في توجيه برنامج العمل وتعديله وفق ما يراه ملائما في ضوء التطورات ومراعيا وجهات النظر التي أعرب عنها أثناء الدورة ،

١٦ - ويرد في الفرع جيم أدناه البيانات التي ألقيت في هذا الصدد ،

(ج) مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

١٧ - لاحظ المجلس في جلسته ٧٦٦ المعقودة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ أنه لم يرد أي طلب لإدراج مساهمة الأونكتاد في عقد الامم المتحدة الانمائي الرابع في جدول الاعمال ، وكان مفهوما أن الولاية التي أعطيت إلى الامين العام للأونكتاد بموجب مقرر المجلس ٣٧٢ (د - ٣٦) ما زالت قائمة ،

(د) معاملة الدول الاعضاء الجديدة في الاونكتاد
لاغراض الانتخابات

١٨ - أحاط المجلس علما في جلسته ٧٦٦ المعقودة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ بأن عضوية الاونكتاد ظلت دون تغيير وما زال عدد أعضاء الاونكتاد ١٦٨ عضوا ،

(هـ) الإجراءات الاخرى التي اتخذها المجلس

١٩ - أحاط المجلس علما في جلسته ٧٦٦ المعقودة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ، بأن عضوية المجلس واللجان الرئيسية ظلت دون تغيير وكانت على النحو التالي : مجلس التجارة والتنمية - ١٣١ ؛ لجنة السلع الاساسية - ١٠٧ ؛ لجنة المصنوعات - ١٠١ ؛ لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة - ١٠٢ ؛ لجنة النقل البحري - ١٠٣ ؛ لجنة نقل التكنولوجيا - ٩٩ ؛ لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية - ١١٠ ،

٢٠ - وفي الجلسة ٧٧٣ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ انتخب المجلس الكونغو عضوا في لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة وبذلك وصل عدد أعضاء اللجنة إلى ١٠٣ ،

٢١ - وفي الجلسة نفسها قام المجلس بما يلي :

(أ) اعتمد تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين الحاضرين في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة والجزء الثاني من الدورة العادية الثالثة والثلاثين (TD/B/1255) ؛

(ب) أقر مشروع جدول الاعمال المؤقت للجزء الاول من دورته السابعة والثلاثين (الذي يرد نصه في المرفق الثاني أدناه) وأذن للامين العام للاونكتاد في أن يقوم بالتشاور مع الرئيس بتعديل واستكمال جدول الاعمال في ضوء التطورات على أن يكون مفهوما أن أية تعديلات أو إضافات ستحال إلى الجهاز الاستشاري المنشأ عملا بمقرر المجلس ١٤٣ (د - ١٦) وقرار المجلس ٢٣١ (د - ٢٢) وطلب المجلس من الامين العام للاونكتاد أن يتشاور مع الوفود في صدد تنظيم أعمال الدورة وأن يعمم اقتراحاته في هذا الصدد ،

جيم - البيانات التي ألقيت بصدد الإجراء الذي اتخذه المجلس

العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناشئة عنها

٢٢ - يرد بيان الإجراء الذي اتخذ بشأن هذا البند في الفقرة ١٥ من الفرع باء ، أعلاه .

٢٣ - شكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (مصر) الرئيس على جهوده أثناء المفاوضات العسيرة بصدد البند ٥ . وأبرز أن جوهر موقف مجموعته إزاء هذا البند هو الاهتمام الحقيقي بتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين مجموعة الـ ٧٧ والبلدان الأعضاء في المجموعة دال .

٢٤ - وقال إن مجموعته ظلت دائما تقدر تقديرا كبيرا الصداقة والتعاون مع المجموعة دال وأنهما سيظلان قائمين في المستقبل . والمجموعة مقتنعة أيضا أن شركاءها من المجموعة دال يشاطرون اهتماماتها لتحقيق المنفعة المتبادلة لجميع البلدان في المجموعتين . ومع عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل المقبل لأسباب يدركها الجميع فإن مجموعته تؤيد تأييدا تاما الأمين العام للأونكتاد وتترك له تسيير أعمال الأمانة في هذا الصدد . ومجموعة الـ ٧٧ ممتنة للرئيس للنص التوفيقي الذي قدمه في المفاوضات غير الرسمية وهي تؤيد هذا النص وتعتبره يمثل موقفها . وتلا النص وطلب إدخاله في المحضر كما يلي :

إن مجلس التجارة والتنمية ،

يقرر أن يجري النظر في العلاقات التجارية بين دول أوروبا الشرقية مع الدول الأخرى الأعضاء في الأونكتاد وخاصة البلدان النامية في المستقبل في إطار مناقشات الأونكتاد لقضايا التجارة والتنمية ،

يطلب من الأمين العام للأونكتاد في ضوء ما ورد أعلاه وفي ضوء الآراء التي أعرب عنها في الدورة الحالية للمجلس أن يقوم بما يلي :

(أ) متابعة التطورات في عمليات إصلاح السياسة الاقتصادية وإدماج بلدان أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي بغية تعيين الفرص والآثار

الناشئة عن ذلك في علاقاتها التجارية والاقتصادية وخاصة مع البلدان النامية وبغية النظر في الآثار الناجمة عن ذلك على تدفقات الموارد الشاملة إلى البلدان النامية ؛

(ب) تعيين إمكانات دعم هذه العمليات عند طلب هذا الدعم وذلك في حدود الموارد المتاحة لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي لبلدان أوروبا الشرقية مع البلدان النامية ؛ وتوفير هذا الدعم إلى البلدان النامية في تعيين الفرص المتزايدة في توسيع التجارة مع البلدان الأولى ؛

يطلب كذلك من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم إلى مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الثامنة والثلاثين تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر وكذلك عن الاتجاهات المحتملة للأعمال المقبلة في هذا المجال بما في ذلك أنشطة التعاون التقني .

٢٥ - وفي الختام قال إنه يود إن يوضح أن مجموعته لم يخطر ببالها قط إن توحي بأن بلدان المجموعة دال تطبق نظاما غير النظام الذي اختارته بنفسها بحرية . وقال إنه يعني بعبارة "بلدان المجموعة دال" تلك البلدان الواردة في القائمة دال من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ .

٢٦ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء (المملكة المتحدة) إن مجموعته ترى في ضوء البيانات التي ألقتها المجموعات والوفود أن هناك ضرورة واضحة لأن يدمج الأونكتاد البند ٥ في المناقشة العامة . وبالاضافة إلى ذلك فإنها تعتقد أن أعمال ما يسمى الآن برنامج التجارة مع البلدان الاشتراكية ينبغي أن تدخل في الاعمال الشاملة لأمانة الأونكتاد . وتأسف المجموعة باء لعدم التمكن من الوصول إلى اتفاق بشأن التوجيه النهائي الذي ينبغي إعطاؤه إلى الأمين العام في صدد إتجاه أعمال الأمانة المقبلة في هذا الميدان . وهذا يدعو إلى خيبة الأمل بوجه خاص في ضوء التغييرات الهائلة التي تحدث في أوروبا الشرقية وأثرها على الاقتصاد العالمي . ورغم ذلك فإن المجموعة باء تأمل أن يستخلص الأمين العام للأونكتاد ما يستطيع استخلاصه من النتائج من المناقشة وأن يتخذ التدابير المطلوبة لإنجاز المفاوضات آخذا بعين الإعتبار وجهات النظر التي أعربت عنها المجموعات والوفود .

٢٧ - وأشار ممثل هنغاريا إلى أن موقف بلده قد عرض بالفعل في بيانه أثناء المناقشة الجارية بشأن البند ٥ . ولكنه يرغب في أن يكرر السبب في أن هنغاريا لا تستطيع قبول النص الذي تلاه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ . والنقطة الأولى هي أن هنغاريا ما زالت تؤمن بأن فكرة التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والمفهوم الذي تستند إليه هذه الفكرة لا يعنيان شيئا في حالة هنغاريا لأسباب اقتصادية وسياسية معا . ولذلك فإن هنغاريا لم تعد قادرة على الاشتراك في أية أنشطة يقوم بها الأونكتاد استنادا إلى النهج المذكور أعلاه أو أي نهج مشابه . وبالنسبة لهنغاريا فإن الأمر مسألة مبدأ قوي وليس مجرد وضع المسألة في مكان آخر في جدول الأعمال . وفي ضوء النص الذي أشار إليه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ فإن ولاية الأونكتاد واسعة بما يكفي للقيام على النحو الصحيح بمعالجة أي قضية محددة قد تنشأ ومعالجة هذه القضية وفقا للبناء الحكومي الدولي للأونكتاد .

٢٨ - وأشار ممثل بولندا إلى بياني المتحدثين باسم مجموعة الـ ٧٧ والمجموعة باء فقال إن وفده يثق تماما بأن الأمين العام سيستخدم سلطاته التقديرية آخذا بعين الإعتبار الآراء التي أعرب عنها أثناء الدورة لتنظيم برنامج عمل الأونكتاد بأكثر الطرق فعالية وتحقيقا للهدف . وقال إن وفده يتعاطف كثيرا مع مواقف مختلف المجموعات والصين وأنه سعى في الوقت نفسه إلى توضيح الظروف المتغيرة التي يمكن فيها لبولندا أن تحقق الاندماج الاقتصادي مع العالم الخارجي . وأضاف قائلا إن وفده كان يأمل الاستجابة لجهوده وفهم موقفه الجديد ومراعاته على النحو الصحيح . وقال إن وفده مستعد لأن ينظر في إطار الأونكتاد في جميع مسائل العلاقات التجارية والاقتصادية بين بولندا وكل البلدان الأخرى في العالم بما فيها البلدان النامية شريطة ألا تعالج هذه المسائل في سياق إقليمي تحت بند واحد من بنود جدول الأعمال أو في إطار ميدان واحد بعينه من ميادين أعمال الأونكتاد وألا تعني هذه المناقشة إنشاء إطار مؤسسي داخل الأونكتاد لمراقبة السياسة الاقتصادية الشاملة لحكومة بولندا .

٢٩ - وأشار ممثل تشيكوسلوفاكيا إلى أن وفد بلاده قد أعرب بوضوح عن موقفه في بيانه أثناء المناقشة التي شهدت لجنة الدورة . وقال إن مشروع النص الذي قرأه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ يذهب أبعد مما أعرب عنه وفده في بيانه أو ما يستطيع وفده أن يقبله . وقال إنه يؤيد تماما بيان الرئيس ويثق تماما في الأمين العام للأونكتاد وفي أنه سيأخذ بعين الاعتبار الكامل جميع وجهات النظر التي أعرب عنها في الدورة الجارية .

الحواشي

(١) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/39/15) ، المجلس الثاني ، الفرع الثاني .

(٢) اعتبارا من ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ توحدت جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية لتشكلا دولة واحدة ذات سيادة باسم "ألمانيا" .

(٣) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، اندمجت اليمن الديمقراطية واليمن لتشكلا دولة واحدة . ومنذ ذلك التاريخ أصبحتا ممثلتين كعضو واحد باسم "اليمن" .

(٤) تم تعميمه في الوثيقة TD/B/INF.177 .

المرفق الاول

جدول أعمال الجزء الثاني للدورة السادسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية[أ]

١ - المسائل الإجرائية :

(أ) إقرار جدول الاعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ب) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(ج) جدول الاعمال المؤقت للجزء الاول من الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة ؛

(د) تسمية رئيس الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس

٢ - متابعة واستعراض تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة السابعة للاونكتاد وفقا لمقرر المجلس ٣٥٠ (د - ٣٤) : نخبة من القضايا التي تتطلب اهتماما من المجلس :

- الخدمات الداخلة في نطاق ولاية الاونكتاد على النحو المحدد في الوثيقة الختامية[ب] .

٣ - الحماثية والتكيف الهيكلي ، وبالاقتران مع ذلك ، التطورات والقضايا ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي ، وذلك وفقا للفقرة ١٠٥ (٨) من الوثيقة الختامية .

(أ) أقره المجلس في جلسته ٧٦٦ المعقودة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(ب) للاطلاع على ما ألقي من بيانات بصدد إعتماد الوثيقة الختامية للدورة السابعة للاونكتاد ، انظر أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السابعة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.88.II.D.1) الجزء الاول باء والجزء الثاني .

٤ - قضايا أخرى لينظر فيها المجلس على نحو ما هو مفوض في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) وفي سياق الاحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية بشأن التجارة الدولية ، فضلا عن قرارات الجمعية العامة والمؤتمر الاخرى ذات العلاقة بالموضوع :

(أ) أثر التغير التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية ؛

(ب) آثار الترتيبات الثنائية والتكامل الاقتصادي الاقليمي خاصة تلك التي تؤثر تاثيرا كبيرا على التجارة العالمية ولاسيما تجارة البلدان النامية وتنميتها .

٥ - العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناشئة عنها .

٦ - الترتيبات والاعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

٧ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية .

٨ - المسائل الاخرى التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى أو المتصلة بهذه التقارير والانشطة :

(أ) الممارسات التجارية التقييدية ؛

(ب) الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية ؛

(ج) الممنوعات ؛

(د) الاجتماعات المقبلة بشأن ركاز الحديد .

٩ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد بصدد الانتخابات ؛

(ب) الإعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس ؛

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس ؛

(هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(و) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس .

١٠ - مسائل أخرى .

١١ - اعتماد تقرير المجلس .

المرفق الثاني

مشروع جدول الاعمال المؤقت للجزء الاول من الدورة العادية السابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية(أ)

١ - المسائل الإجرائية :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) إقرار جدول الاعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(د) جدول الاعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس .

٢ - متابعة واستعراض تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة السابعة للاونكتاد وفقا لمقرر المجلس ٣٥٠ (د - ٣٤) :

- تقصي تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة السابعة للاونكتاد تحضيرا للدورة الثامنة .

٣ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الإنمائي والنظام النقدي الدولي(ب) .

(أ) إن إدراج بند عن مساهمة الاونكتاد في الاعمال التحضيرية للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع يتوقف على نتيجة مشاورات الامين العام للاونكتاد وفقا لمقرر المجلس ٣٧٣ (د - ٣٦) .

(ب) عملا بالفقرتين ٧ و ٨ من قرار الجمعية العامة ٣١٩/٤٤ والفقرتين ١٠٥ (٧) و (٨) من الوثيقة الختامية للدورة السابعة للاونكتاد وطبقا لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الجلسة العامة ٧٣٠ التي عقدها المجلس (في الجزء الثاني من دورته الرابعة والثلاثين) ينتظر أن تتحدد الصياغة المتصلة بالتطورات والقضايا التي تهم بوجه خاص البلدان النامية في جولة أوروغواي على ضوء المقرر ذي الصلة الذي سيتخذه المجلس في دورته الراهنة .

٤ - مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية :

- بما في ذلك المناقشة التي نصت عليها الجمعية العامة في الفقرة ٢ من قرارها ٤٤/٢٣٣ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ عن اتجاهات نقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها واثره على النمو الاقتصادي والتنمية المستمرة في تلك البلدان .

٥ - الترتيبات والاعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

٦ - برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ : الشروع في الاعمال التحضيرية لمساهمة الاونكتاد الحكومية الدولية في التقييم النهائي الذي ستضطلع به الجمعية العامة في ١٩٩١ .

٧ - تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني (قرارا المؤتمر ١٤٦ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ و ١٦٩ (د - ٧) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٨٧) .

٨ - مسائل اخرى في مجال التجارة والتنمية :

(أ) مساهمة الاونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للإدامة (مقرر المجلس ٣٧٠ (د - ٣٥)) ؛

(ب) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية :

'١' تحاليل ومقترحات لتسهيل التوسع التجاري فيما بين البلدان النامية (الفقرة ٤ (و)) من القرار ٤ (د - ٥) الذي اتخذته لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

'٢' مشاكل تمويل التجارة في البلدان النامية (الفقرة ٤ (ج) '٣') من القرار ٤ (د - ٥) الذي اتخذته لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

(ج) النهوض بالصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني لمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات في دورته الثالثة والعشرين ؛

(د) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية : التقرير السنوي الثالث والعشرون للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي .

[يستكمل في ضوء التطورات]

٩ - المسائل الاخرى التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى أو المتصلة بهذه التقارير والانشطة .

[يستكمل في ضوء التطورات]

١٠ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل :

(أ) معاملة الدول الاعضاء الجدد في الأونكتاد بصدد الانتخابات ؛

(ب) الإعلان عن أية تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩١ ؛

(د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس ؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي ؛

(و) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ز) الاثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس .

[يستكمل في ضوء التطورات]

١١ - مسائل أخرى .

١٢ - اعتماد تقرير المجلس .

الحواشي

(أ) يتوقف إدراج بند بشأن مساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، على محصلة مشاورات الأمين العام للأونكتاد وفقا لمقرر المجلس ٣٧٣ (د - ٣٦) .

(ب) عملا بالفقرتين ٧ و ٨ من قرار الجمعية العامة ٣١٩/٤٤ والفقرة ١٠٥ (٧) و (٨) من الوثيقة الختامية للدورة السابعة للأونكتاد ، وطبقا لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الجلسة العامة ٧٣٠ للمجلس (الجزء الثاني من الدورة الرابعة والثلاثين) ، اتُّفق على أن تترك للوفود لدى النظر في البند ٣ بأكمله ، حرية الإشارة إلى التطورات والقضايا التي تهم بوجه خاص البلدان النامية في جولة أوروغواي للمفاوضات . واتُّفق أيضا على تنظيم تبادل غير رسمي للآراء بشأن هذه المسألة يُدعى إلى الاشتراك فيه المدير العام لمجموعة "غات" .

ثانيا - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية السادسة عشرة

ألف - مقدمة

١ -تم إعداد هذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في مرفق مقرره ٣٠٢ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤[(١)] .

٢ - وقد عقدت الدورة الاستثنائية السادسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في ٨ و ٩ و ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ (الجلسات ٧٦٣ إلى ٧٦٥ و ٧٧٠) وافتتحها السيد أوسكار ر. دي روخاس ، رئيس المجلس .

١ - جدول الاعمال

٣ - يرد جدول أعمال الدورة الاستثنائية السادسة عشرة في مرفق هذا التقرير .

٢ - أعضاء المكتب

٤ - كان أعضاء مكتب المجلس ، حسبما تم انتخابهم في الجزء الاول من الدورة السادسة والثلاثين ، كما يلي :

الرئيس :	السيد أوسكار ر. دي روخاس	(فنزويلا)
نواب الرئيس :	السيد موريس ر. أبرام	(الولايات المتحدة الامريكية)
	السيد توماس أ. أوغادا	(كينيا)
	السيد هشام حمدان	(لبنان)
	السيدة آنا دوينوفا	(بلغاريا)
	السيد غوستافو أدولفو فارغاس	(نيكاراغوا)
	السيد ألكسندر كاشانوف	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
	السيد ويسبر لويس	(اندونيسيا)
	السيد جان دافيد ليفيتي	(فرنسا)

	السيد مايكل جوزيف ليليس	(ايرلندا)
	السيد أولي أدولف ميناندير	(فنلندا)
	السيد مايكل جوزيف ليليس	(ايرلندا)
المقرر :	السيد عبد الرازق عزيّز	(تونس)

٣ - العضوية والحضور

٥ - كانت الدول التالية الاعضاء في الاونكتاد والاعضاء في المجلس ممثلة في الدورة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	بلغاريا	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
اثيوبيا	بنغلاديش	جمهورية السودان
الأرجنتين	بنما	الجمهورية العربية السورية
الأردن	بوتان	جمهورية كوريا
اسبانيا	بوروندى	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
استراليا	بولندا	الدانمرك
إسرائيل	بوليفيا	رومانيا
افغانستان	بيرو	زمبابوى
إكوادور	تايلند	سرى لانكا
المانيا (جمهورية - الاتحادية) (٣)	تركيا	السلفادور
الإمارات العربية المتحدة	تشيكوسلوفاكيا	السنغال
اندونيسيا	تونس	السويد
أوروغواى	جامايكا	سويسرا
ايرلندا	الجزائر	شيلي
إيطاليا	الجماهيرية العربية الليبية	الصومال
باكستان	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	الصين
البحرين	جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	العراق
البرازيل	جمهورية تنزانيا المتحدة	غانا
البرتغال	الجمهورية الدومينيكية	فرنسا
بلجيكا		الفلبين

فنزويلا	لبنان	نيجيريا
فنلندا	ليبريا	نيكاراغوا
فييت نام	ماليزيا	الهند
قطر	مدغشقر	هنغاريا
الكاميرون	مصر	هولندا
كندا	المغرب	الولايات المتحدة الامريكية
كوبا	المكسيك	اليابان
كوت ديفوار	المملكة العربية السعودية	اليمن
كولومبيا	منغوليا	اليمن الديمقراطية (٢)
الكونغو	ميانمار	يوغوسلافيا
الكويت	النرويج	اليونان
كينيا	النمسا	

٦ - وكانت الدولتان الاخريان التاليتان العضوان في الاونكتاد ، غير العضوين في المجلس ، ممثلتين في الدورة : دومينيكا ورواندا .

٧ - وقد شارك مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

٨ - وكان برنامج الامم المتحدة الإنمائي ممثلا في الدورة . كما كان مركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات ممثلا .

٩ - وكانت الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية ممثلة : منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ؛ البنك الدولي ؛ صندوق النقد الدولي . كما مثلت في الدورة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "الغات") .

١٠ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة : مجموعة دول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ؛ أمانة الكمنولث ؛ الاتحاد الاوروبي ؛ جامعة الدول العربية .

١١ - وكانت المنظمتان غير الحكوميتين التاليتان ممثلتين في الدورة :

(أ) الفئة العامة : المجلس الدولي للمرأة ؛

(ب) الفئة الخاصة : الرابطة الدولية لحماية الملكية الصناعية .

٤ - مقرر يتطلب توجيه انتباه الجمعية العامة إليه

١٣ - يوجه انتباه الجمعية العامة إلى المقرر التالي ، الذي يرد نصه في الفرع باء أدناه :

المقرر

٣٧٩ (د إ - ١٦) التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات

باء - المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية السادسة عشرة

١ - المقرر

٣٧٩ (د إ - ١٦) التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات

إن مجلس التجارة والتنمية

١ - يشير إلى أن المؤتمر قد سلّم ، في الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(٤) ، بأن النقص في حصائل صادرات البلدان النامية ، المتصل بالسلع الاساسية ، يشكل عقبة هامة تعترض جهودها الإنمائية ؛

٢ - يحيط علما بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات ، بما في ذلك مرفقات التقرير التي تتضمن استنتاجات الفريق وتوصياته(٥) ؛

٣ - يحيط علما برأي فريق الخبراء الحكومي الدولي أن التمويل التعويضي يمكن أن يكون متصلا بالسلع الأساسية ، وأنه يمكن أن يسهم أيضا في إعادة التأهيل والتنويع في مجال السلع الأساسية ؛

٤ - يحيط علما أيضا برأي الفريق أنه يوجد بصورة عامة فارق هام بين تقديرات حجم النقص الكلي في حصائل صادرات السلع الأساسية الذي تعاني منه البلدان النامية والتمويل المتاح في إطار مرافق التمويل التعويضي القائمة ؛

٥ - يسلّم بالأهمية التي تعلقها البلدان النامية على المخصصات القائمة المتصلة بالسلع الأساسية ، ألا وهي مخطط تثبيت حصائل الصادرات "ستابكس" ومخطط المساعدة المالية للمعادن "سيسمين" في إطار الاتحاد الأوروبي/مجموعة بلدان افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، ومخطط "ستابكس" الخاص بأقل البلدان نموا - بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، والبرنامج السويسري الجديد الذي أُعلن عنه في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والذي بدأ تشغيله مؤخرا ، ويشدد على أن هذه المخططات محدودة في تغطيتها للمنتجات وتغطيتها القطرية ؛

٦ - يلاحظ أنه منذ أن أُدخلت تغييرات على مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي ، لم يتمكن سوى عدد محدود من البلدان النامية من عقد اتفاقات في إطار المرفق الجديد للتمويل التعويضي وتمويل الطوارئ التابع لصندوق النقد الدولي ؛

٧ - يدعو البلدان خلاف بلدان الاتحاد الأوروبي وسويسرا إلى أن تنظر ، إذا رأت ذلك مناسبا ، في إمكانية الأخذ بمخططات متصلة بالسلع الأساسية ، ويشجّع إيجاد مزيد من التعاون فيما بين هذه المخططات ؛

٨ - يقرر أن تبقى مشكلة النقص في حصائل صادرات السلع الأساسية الذي تعاني منه البلدان النامية والناشئ عن عدم استقرار الأسواق ، وكذلك مسألة الإجراءات المتخذة أو المطلوبة في مجال التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات قيد الاستعراض في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كجزء من العمل الجاري للجنة السلع الأساسية ، مع مراعاة شتى الآراء التي أعرب عنها في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للمجلس وفي استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي ؛

٩ - يرجو من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتابع التطورات الحادثة في شتى مخططات التمويل التعويضي وما تنطوي عليه من آثار بالنسبة إلى تنمية البلدان النامية ؛

١٠ - يقرر أيضا أن يجري الاستعراض الاول الذي تقوم به لجنة السلع الاساسية بشأن التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات قبل الدورة الثامنة للمؤتمر .

الجلسة ٧٦٥
٩ آذار/مارس ١٩٩٠

٣ - مقررات أخرى

اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

١٣ - قرر المجلس في جلسته ٧٦٥ المعقودة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٠ أنه بالنظر الى قصر مدة الدورة الاستثنائية السادسة عشرة وقربها من موعد انعقاد الجزء الثاني من الدورة العادية السادسة والثلاثين ، ينبغي للمكتب أن يفحص في وقت واحد وثائق التفويض المتصلة بكلتا الدورتين وأن يقدم تقريرا واحدا لاعتماده في الدورة العادية(٦) .

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ ، (A/39/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني .

(٢) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ اندمجت اليمن الديمقراطية واليمن لتشكلا دولة واحدة . ومنذ ذلك التاريخ أصبحتا ممثلتين كعضو واحد باسم "اليمن" .

(٣) اعتبارا من ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، توحدت جمهورية المانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية لتشكلا دولة واحدة ذات سيادة باسم "المانيا" .

(٤) TD/350 .

(٥) TD/B/1216-TD/B/AC.43/11 .

(٦) اعتمد المجلس التقرير ذا الصلة بوثائق التفويض (TD/B/L.1255) دون مناقشة في الجلسة ٧٧٣ ، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ .

المرفق

جدول أعمال الدورة الاستثنائية السادسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية

١ - المسائل الاجرائية :

(أ) إقرار جدول الاعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ب) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض .

٢ - التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات : تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعقود عملا بمقرر المجلس ٣١٧ (د إ - ١٤) .

٣ - مسائل أخرى .

٤ - اعتماد تقرير المجلس .

ثالثا - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الاول من دورته السابعة والثلاثين

ألف - مقدمة

١ - أُعدّ هذا التقرير ، المقدم الى الجمعية العامة ، وفقا للمبادىء التوجيهية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في مرفق مقرره ٣٠٢ (د - ٣٩) المؤرخ في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤[(١)] .

٢ - وعُقد الجزء الاول من الدورة السابعة والثلاثين للمجلس في الفترة من ١ إلى ١٢ تشرين الاول/اكتوبر وفي ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ (الجلسات ٧٧٣ إلى ٧٨١) ، وافتتح الدورة السيد أوسكار دي روخاس (فنزويلا) ، رئيس المجلس في دورته السادسة والثلاثين .

١ - جدول الاعمال

٣ - يرد في المرفق الاول جدول أعمال الجزء الاول من الدورة السابعة والثلاثين .

٢ - مكتب المجلس

٤ - كان مكتب المجلس ، الذي انتُخب في الجلسة ٧٧٣ المعقودة في ١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠ ، مشكلا على النحو التالي :

الرئيس : السيد جان - دافيد ليفيتي (فرنسا)

نواب الرئيس : السيد فيرنر رايخنباوم (ألمانيا)(٢)
السيد جوليو دي لورنزو باديا (ايطاليا)
السيد لويس غونشالث آرياس (باراغواي)
السيد بيوتر فرايبيرغ (بولندا)
السيد سيد مجتبى اراستو (جمهورية ايران الاسلامية)
السيد نبيل العربي (مصر)
السيد مارسيلو فارغاس (المكسيك)
السيد ايميكا ايو أزيكيوي (نيجيريا)
السيد موريس ب . ابرام (الولايات المتحدة الامريكية)
السيد يحي حمود جغمان (اليمن)(٣)

المقرر: السيد أ . ن . سيتشيف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

٣ - العضوية والحضور(٤)

٥ - كانت الدول التالية الاعضاء في الاونكتاد والاعضاء في المجلس ممثلة في الدورة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
افغانستان
اكوادور
المانيا(٢)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
أوروغواي
ايران (جمهورية - الإسلامية)
ايرلندا
ايطاليا
باراغواي
البحرين
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زمبابوي
سان تومي وبرنسيبي
سري لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قطر
الكاميرون
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ

مالطة	منغوليا	الهند
ماليزيا	موريشيوس	هندوراس
مدغشقر	ميانمار	هنغاريا
مصر	ناميبيا	هولندا
المغرب	النرويج	الولايات المتحدة الامريكية
المكسيك	النمسا	اليابان
المملكة العربية السعودية	نيجيريا	اليمن (٣)
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	نيكاراغوا	يوغوسلافيا
	نيوزيلندا	اليونان
	هايتي	

٦ - وكانت الدولتان الاخريان التاليتان العضوان في الاونكتاد وغير العضوين في المجلس ممثلتين في الدورة : البانيا والكرسي الرسولي .

٧ - واشتركت فلسطين عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . واشترك مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

٨ - وكانت اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ممثلين في الدورة . كذلك كان مركز التجارة الدولية للاونكتاد .

٩ - وكانت الوكالات المتخصصة والوكالات المتصلة بها التالية ممثلة : منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ؛ ومنظمة الصحة العالمية ؛ والبنك الدولي ؛ وصندوق النقد الدولي ؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ؛ ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وكان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلا أيضا .

١٠ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة : أمانة الكومنولث ؛ والاتحاد الاوروبي ؛ والمنظمة الدولية للهجرة ؛ والمكتب الدولي للمنسوجات والملابس ؛ وجامعة الدول العربية ؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛ ومنظمة الوحدة الافريقية ؛ والامانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لامريكا الوسطى .

١١ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة :

(أ) الفئة العامة : لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز) ؛ ورابطة المحامين الدولية ؛ وغرفة التجارة الدولية ؛ والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ؛ والمجلس الدولي للمرأة ؛ والجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ؛ والاتحاد العالمي للنقابات العمالية ؛ والاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة .

(ب) الفئة الخاصة : رابطة النقل الجوي الدولي ؛ والرابطة الدولية للمصارف الاسلامية .

٤ - القرارات والمقررات التي تتطلب أن يوجه انتباه الجمعية العامة إليها أو أن تتخذ إجراء بشأنها

١٢ - يوجه انتباه الجمعية العامة إلى القرارات والمقررات التالية التي ترد نصوصها في الفرع باء أدناه :(٥)

القرار

٣٨٧ (د - ٣٧) - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

٣٨٨ (د - ٣٧) - مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية

المقرر

٣٨٤ (د - ٣٧) - مساهمة الأونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية المطردة (مقرر المجلس ٣٧٠ (د - ٣٥))

٣٨٥ (د - ٣٧) - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٣٨٦ (د - ٣٧) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

باء - القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته السابعة والثلاثين

١ - القرارات

٣٨٧ (د - ٣٧) - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (٦)

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يأخذ في الاعتبار الإعلان الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضا الإعلان الذي اعتُمد بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في قرار المجلس ٣٧٦ (د - ٣٦) ،

وإذ يشير إلى قرار المجلس ٣٧٤ (د - ٣٦) المؤرخ في ١٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ ،

وإذ يأخذ في الاعتبار المناقشة التي جرت بشأن ترابط مشاكل التجارة والتمويل والنظام النقدي في الجزء الاول من دورته السابعة والثلاثين ،

وإذ يأخذ في الاعتبار الحالة الاقتصادية الدولية السائدة ،

يعتمد التوصيات التالية :

١ - إن مجلس التجارة والتنمية ، إذ يدرك أن أحد العناصر الرئيسية لنجاح السياسات الاقتصادية هو التصميم على التكيف ، يدعو البلدان كافة إلى مواصلة جهود التكيف الهيكلي بفعالية وكفاءة ، وفقا لأولوياتها وأهدافها وقدراتها والأوضاع والاحتياجات المحددة لدى كل منها ، مع الإفادة من إشارات السوق حسبما يكون مناسباً . وإن التخفيف من الفقر ، وتقاسم الأعباء تقاسماً منصفا ، والتنمية

القائمة على المشاركة والاخذ بالديمقراطية القائم على احترام السيادة الوطنية هي جميعاً شروط وأهداف هامة للتنمية . وأن تسارع التغيرات التي تحدث في الوضع العالمي يجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى التكيف مع الوضع الجديد .

٢ - يجب اغتنام الفرصة السانحة حالياً لاستعادة الاخذ بنهج طويل الاجل فيما يتعلق بالتنمية والمضي إلى أبعد من عملية التكيف القصير الاجل . وينبغي للإجراءات أن تراعي مسؤولية كل بلد عن تنميته وأن تتمشى مع قدرته وتأثيره على الاقتصاد الدولي .

٣ - يدعو المجلس الحكومات والمؤسسات الدولية المختصة إلى دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية بتوفير موارد إضافية ومواصلة معالجة مشكلة الديون ، مراعية في ذلك القرار ٣٨٨ (د - ٣٧) الذي اعتمده المجلس بشأن الديون في الدورة الحالية . ويؤكد المجلس على ضرورة قيام المجتمع الدولي بدعم سياسات التكيف في البلدان النامية بروح الشراكة المعززة . وهو يدعو البلدان المصنعة إلى بذل أقصى الجهود للمساهمة فيما يلزم من إجراءات وفقا لقدراتها وقوتها الاقتصادية . ويدعو المؤسسات المالية الدولية إلى أن تواصل زيادة تعزيز المعونة التي تقدمها إلى البلدان النامية وتحسين نوعيتها .

٤ - إن المجلس ، إذ يؤكد على ما لتتويج جولة أوروغواي بالنجاح من أهمية خاصة في هذا السياق ، يناشد جميع الحكومات المشتركة في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف أن تؤكد من جديد عزمها على تحقيق نتائج متوازنة ، فاتحة الطريق لزيادة التحرير والنمو المستمر في التجارة العالمية لصالح البلدان كافة ، والبلدان النامية خاصة .

٥ - إن المجلس ، إذ يدرك أن أحد العوامل الهامة في الحالة الاقتصادية الدولية يكمن أيضا في الفوارق المتنامية بين الاحتياجات من التمويل ومستويات الادخار على الصعيد العالمي ، مما يزيد من تفاقم مشكلة تخصيص قدر كاف من الموارد للتنمية ، يدعو جميع البلدان إلى أن تشجع ، عن طريق سياسات مناسبة ، زيادة مستوى مدخراتها كما تفرج عن موارد مالية اضافية تتناسب مع الحاجات الاستثمارية والانمائية . وينبغي استخدام الموارد الاضافية المفرج عنها على هذا النحو استخداما فعالا ومربحا لتحقيق تنمية مستمرة ومطردة في البلدان كافة . وينبغي أن تواصل البلدان كافة تهيئة أوضاع مواتية للاستثمارات الوطنية والاجنبية ، والتقليل من هروب رؤوس الأموال وإعادتها إلى الوطن .

٦ - ومن أجل إيجاد بيئة اقتصادية دولية أكثر مؤاتاة تفضي إلى التنمية ، فثمة حاجة ماسة إلى التعاون في عدد من المجالات الهامة ، ولاسيما : الحوار بشأن السلع الأساسية ، والتقليل من الاختلالات الداخلية والخارجية ، وتحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي عن طريق زيادة تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية .

الجلسة ٧٨١
١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠

٣٨٨ (د - ٣٧) - مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية(٧)

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يؤكد من جديد قراره ٣٧٥ (د - ٣٦) المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وإلى قرار الجمعية العامة ٣٠٢/٤١ ،

وإذ يحيط علما بقرارات الجمعية العامة ١٩٨/٤٢ و١٩٨/٤٣ و٣٠٥/٤٤ و٣٣٢/٤٤ ،

وإذ يساوره القلق إزاء استمرار كثير من البلدان النامية ، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون ، في تسجيل أداء ضعيف في مجال النمو ، مما يهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ،

وإذ يشير قلقه أيضا استمرار عدم كفاية الموارد المالية المتاحة للبلدان النامية لأغراض التنمية ، الأمر الذي لم يعوض ، في عدد من الحالات ، عن تدفقات الموارد من البلدان النامية إلى الخارج ،

وإذ يرحب بما أُجري مؤخرا من تحسينات في استراتيجية الدين وخاصة :

(أ) تطبيق شروط تورنتو على نطاق واسع منذ عام ١٩٨٨ ؛

(ب) قيام نادي باريس بتطبيق ممارسات جديدة لصالح بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ تنطوي على فترات أطول للسداد وكذلك ، على أساس طوعي ، الحد من الديون لصالح أغراض صون الطبيعة والحد منها لأغراض المعونة وعمليات مبادلة الديون بأسهم في رأس المال أو العمليات الاخرى لمبادلة الديون بالعملة المحلية ؛

(ج) الجهود التي بذلتها البلدان المتقدمة أو أعلنت عنها ، طبقاً لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ ، لإلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية أو تقديم نوع مناظر من التخفيف ؛

(د) التوصيات التي قدّمتها اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية بغية تنفيذ استراتيجية الديون المعززة تنفيذاً كاملاً وعلى وجه السرعة ؛

(هـ) عدد صفقات تخفيف الديون وخدمة الديون التي أُبرمت فعلا أو التي هي قيد التفاوض بين البلدان المدينة والمصارف التجارية ؛

(و) المقترحات المقدمة من بعض الحكومات ، مثل حكومات فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والتي تنطوي على مزيد من التدابير لتخفيف عبء الديون الرسمية ، والجهود المبذولة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مبادرة "مشروع الأمريكتين" بقصد النهوض بالاستثمار والنمو وتخفيف الديون في أمريكا اللاتينية ؛

وإذ يلاحظ مع الاهتمام استمرار الجهود التحليلية التي يضطلع بها عدد من المؤسسات الدولية وأن الأمين العام للأمم المتحدة قد قام بتعيين السيد بيتيتو كراكسي ممثلا شخصيا له بشأن الديون ،

وإذ يشجع إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ استراتيجية الديون من أجل المساهمة في استعادة العلاقات الطبيعية بين المدينين والدائنين في البلدان المثقلة جدا بالديون ، وفي سلامة الوضع الخارجي للبلدان النامية وفي تحقيق النمو المستمر والمرضي فيها ، وفي جهود التكيف التي تبذلها ،

وإذ يلاحظ مع بالغ القلق الاثر السلبي الخطير للازمة الاخيرة على كثير من البلدان النامية ، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون ، والبلدان التي تأثرت أشد التأثر ،

وإذ يسلّم بدور المؤسسات المالية الدولية في معالجة مشاكل ديون البلدان النامية ،

١ - يوافق على ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات عن طريق استراتيجية الديون الدولية بغية التمكّن على وجه السرعة من إيجاد حلول دائمة ومنصفة ومتفق عليها بصورة متبادلة لمشكلة المديونية في كل من البلدان المعنية ، بغية تعزيز انتعاش النمو والتنمية المستمرة في البلدان النامية . وسوف يقتضي ذلك ، في جملة أمور ، ما يلي :

(أ) أن تكثف البلدان الصناعية جهودها ، في إطار التعاون الدولي ، لإيجاد بيئة اقتصادية دولية أكثر مواتاة تفضي إلى نمو وتنمية غير تضخميين وذلك باعتماد مزيج مناسب من السياسات الضريبية والنقدية المؤدية إلى انخفاض أسعار الفائدة ، وبتعزيز استقرار أسواق الصرف ، وبتيسير تمويل برامج التكيف تمويلا وافيا ، وبتشجيع تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية وغيرها من التدفقات غير المنشئة للديون إلى البلدان النامية ، وبالمساهمة ، مع جميع الشركاء التجاريين ، في تحقيق نتائج ناجحة وفي الوقت المناسب لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من شأنها أن تؤدي إلى تحرير وتوسيع التجارة العالمية لصالح البلدان كافة ، ولا سيما البلدان النامية ؛

(ب) أن تعزز البلدان المدينة سياسات التكيف الموجهة نحو النمو لديها ، بما في ذلك انتهاج سياسات اقتصادية كلية وهيكلية سليمة ، واتخاذ تدابير لتعزيز المدخرات الوطنية ، واجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية وغيرها من التدفقات غير المنشئة للديون ، وعكس اتجاه هروب رؤوس الأموال ، على أن تراعي هذه البلدان أولوياتها وحاجات أضعف المجموعات ؛

(ج) بذل جهود مكثفة لإعادة النظر في شروط عمليات إعادة جدولة الديون الرسمية بغية جعل التزامات خدمة الديون متناسبة مع ما يمكن أن يتوقع أن تدفعه البلدان المثقلة بالديون حسب قدرتها ؛

'١' دون أن تعرض للخطر الجهود التي تبذلها في مجال التكيف ، ونموها الاقتصادي وإشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية ؛

'٢' عن طريق النظر على وجه الاستعجال في شتى المقترحات التي قدمها مؤخرا عدد من الحكومات الدائنة فيما يتعلق بتخفيف الديون الثنائية الرسمية وخدمة هذه الديون المستحقة على البلدان ذات الدخل المنخفض ؛

'٣' وعن طريق أمور من بينها قيام البلدان الدائنة بالنظر في خيارات ترمي إلى تخفيف عبء ديون البلدان ذات الدخل المتوسط التي عليها ديون رسمية كبيرة .

(د) زيادة سرعة وفعّالية تنفيذ استراتيجية الديون المعززة التي تستهدف ، في جملة أمور ، توسيع نطاق تخفيف الديون وخدمة الديون المستحقة للمصارف التجارية ليشمل ، على نطاق مناسب ، عددا إضافيا من البلدان المؤهلة للاستفادة من ذلك ، مع توفير دعم مالي من مصادر رسمية ، حيثما يكون ذلك مناسباً . وفي هذا الشأن ، تُدعى المؤسسات المتعددة الأطراف والحكومات الدائنة إلى أن تواصل على نحو مكثف استعراض تلك الجوانب من مبادئها التوجيهية التنفيذية ومن أحكامها الضريبية والتنظيمية التي لها تأثير على تخفيف الديون وخدمة الديون ، للتأكد من أنها تيسّر هذه العملية ؛

(هـ) النظر بعناية في تدابير تتخذها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والصناديق الإنمائية والبلدان المانحة لتخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا ، كما أوصى بذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ؛

(و) قيام الجهات المانحة بتقديم مساعدة مالية كافية للبلدان النامية التي تبذل جهودا جادة لمواجهة ما عليها من التزامات فات سدادها تجاه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، من أجل المساعدة على تصفية المتأخرات وتمويل برامج التكيف الهيكلي عن طريق اتباع نهج تعاوني ؛

(ز) قيام الدائنين بإيلاء الاعتبار الواجب ، عن طريق اعتماد سياسات مناسبة ، للبلدان النامية التي عليها أعباء ديون كبيرة والتي لم تقم بعد بإعادة ترتيب هيكل ديونها ، واستمرت في خدمة التزاماتها الخارجية ، مع تنفيذها سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي ؛

٢ - يحث المؤسسات المالية المتعددة الاطراف والبلدان المانحة على اتخاذ خطوات مناسبة لتقديم مساعدة فعالة للبلدان النامية التي تاثرت تاثراً ضاراً بفعل الازمة الاخيرة . وبوجه خاص ، تُدعَى المؤسسات المالية المتعددة الاطراف إلى الاستجابة بسرعة ومرونة وبموارد موسعة لحاجات الوضع الحالي ، وإلى القيام بدور حفاز في تعبئة مساعدة اضافية .

الجلسة ٧٨١
١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠

٢ - المقررات

٣٨٤ (د - ٣٧) - مساهمة الاونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للإدامة (مقرر المجلس ٣٧٠ (د - ٣٥))

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ و٢٢٧/٤٤ وإلى مقرر المجلس ٣٧٠ (د - ٣٥) ،

وإذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٤ بشأن عقد مؤتمر للامم المتحدة يُعنى بالبيئة والتنمية ،

وإذ يرى أن وضع منظور متكامل للبيئة والتنمية على السواء أمر حاسم الاهمية لجميع البلدان من أجل احراز تقدم في الجهود المبذولة لتحقيق تنمية قابلة للإدامة ولمعالجة الاسباب الجذرية للفقر والتدهور البيئي ،

وإذ يؤكد من جديد ، أن التنمية القابلة للإدامة لا تشكل شكلا جديدا من المشروطية في مجال المساعدة والتمويل الإنمائيين ،

وإذ يحيط علما بتقرير أمانة الاونكتاد المعنون "التنمية القابلة للإدامة وأنشطة الاونكتاد" (TD/B/1267) ،

١ - يقرر وجوب دمج هدف التنمية القابلة للإدامة ، ولا سيما الحد من الفقر ، في جميع مجالات أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على الصعيد الحكومي الدولي ، وإنه ينبغي للجان المختصة ان تنظر في دوراتها المقبلة في الانشطة ذات الصلة بالتنمية القابلة للإدامة في سياق برنامج أعمالها في ضوء هذا المقرر ؛

٢ - يدعو الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يكفل الدمج المنهجي لمفهوم التنمية القابلة للإدامة في الاعمال الجارية للامانة ، ولا سيما في مجالات التجارة والسلع الاساسية والتكنولوجيا والتمويل من أجل التنمية ؛

٣ - يدعو كذلك الامين العام للمؤتمر إلى ضمان أن تنعكس التنمية القابلة للإدامة على نحو واف في أعمال المؤتمر التحليلية ، وأن تسهم هذه الاعمال في صياغة التفكير الإبداعي وفي زيادة الوعي في مجال علم اقتصاد التنمية البيئية ؛

٤ - يشجع على مواصلة التعاون بين أمانتي مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل الاسهام في الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ، بشأن القضايا التي تقع ضمن مجال هذا المؤتمر والتي تدخل كذلك ضمن ولاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وذلك عن طريق جملة أمور من بينها التحضير في ذلك الاخير للدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

٥ - يرجو من الامين العام للمؤتمر ، وهو يضع في الحسبان الدراسات المضطلع بها في المحافل المختصة الاخرى ، أن يعد تحليلا ، إن أمكن من أجل الجزء الأول من الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ، لمسالة التنمية القابلة للإدامة ، ولا سيما الحد من الفقر ، وصلتها بالسياسات والاليات في قطاعات حساسة بيئيا ، مثل الزراعة والطاقة والصناعة والنقل ، وكذلك بالسياسات الهيكلية ذات الصلة مثل تلك المتعلقة بقطاع مؤسسات الاعمال ؛

٦ - يرجو أيضا من الامين العام للمؤتمر ، فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز الحوار في إطار المؤتمر بشأن أوجه الترابط بين السياسات البيئية والتجارية ، أن يقوم بتكييف نظام المؤتمر للمعلومات المتعلقة بتدابير مراقبة التجارة من أجل رصد الانظمة البيئية لما يحتمل ان تنطوي عليها من حمائية ورصد التدابير غير التعريفية التي لها تاثير على البيئة ؛

٧ - يؤكد من جديد الحاجة إلى أن يضطلع المؤتمر بالانشطة المبينة أعلاه في حدود الموارد الاجمالية القائمة ، دون ترتيب أثر سلبي على البرامج الاخرى الجارية ذات الاولوية ، وفي الوقت نفسه ، يمكن للامين العام للمؤتمر دراسة الطرق التي يمكن بها استخدام موارد طوعية اضافية خارجة عن الميزانية استخداما فعالا من أجل تنفيذ أهداف هذا المقرر ؛

٨ - يكرر توجيه الطلب الوارد في مرفق مقرره ٣٧٠ (د - ٣٥) والموجه إلى الامين العام للمؤتمر بأن يضع ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي والوكالات الاخرى ذات الصلة ، مقترحات من أجل المساعدة التقنية ؛

٩ - يشدد على ضرورة أن تولى الانشطة المشار اليها أعلاه اهتماما محددا لاحتياجات أقل البلدان نموا بما في ذلك ، في جملة أمور ، الدول الجزرية الصغيرة منها ؛

١٠ - يدعو الوكالات الإنمائية الدولية والبلدان المانحة القادرة على ذلك إلى تقديم موارد طوعية خارجة عن الميزانية لغرض المساعدة التقنية .

الجلسة ٧٨٠
١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠

٣٨٥ (د - ٣٧) - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير إلى قراره ١٤٣ (د - ١٦) المؤرخ في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ ، وقرارات لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ١ (د - ١) المؤرخ في ٩ أيار/ مايو ١٩٧٧ و٢ (د - ٣) المؤرخ في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ ، و٣ (د - ٤) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، و٤ (د - ٥) المؤرخ في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وكذلك إلى الاحكام ذات الصلة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر في دورته السابعة ،

وإذ يلاحظ التوصيات الواردة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في تقرير لجنة الجنوب ،

وإذ يلاحظ كذلك الجهود التي بذلتها البلدان النامية للنهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوجه عام ، وزيادة التجارة فيما بينها بوجه خاص ، وتحسين قدراتها في مجال التجارة الدولية ،

وإذ يسلم بأنه في حين أن المسؤولية الاولى عن تعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بينها بصفة عامة تقع على البلدان النامية ، فإن الدعم من جانب الاعضاء الآخرين في المجتمع الدولي وايجاد بيئة خارجية مواتية يؤديان دورا هاما في إنجاح التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وإذ يضع في الاعتبار شتى القيود التي تعوق توسيع نطاق التجارة المتبادلة فيما بين البلدان النامية ، وخاصة القيود التي تحد من فرص الوصول إلى الاسواق وإلى الموارد الخارجية بأحكام وشروط مناسبة ، وشحة الموارد المالية التي يمكن إتاحتها لتمويل التجارة ، ووجوه الضعف الهيكلي لشبكات دعم التجارة في مجالات التسويق والتوزيع والاتصال والنقل ،

وإذ يؤكد على الحاجة إلى قيام أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بمواصلة تقديم الدعم الفعال والعملي إلى البلدان النامية وإلى تجمعاتها فيما تبذله من جهود للنهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بصفة عامة والتجارة المتبادلة بينها بصفة خاصة ،

يطلب إلى الامين العام للمؤتمر أن يقوي دعمه للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن طريق ما يلي :

(أ) مساعدة البلدان النامية وتجمعاتها ، عن طريق شتى أشكال المساعدة التقنية في النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بصفة عامة ، والتعاون التقني فيما بينها ، وتوسيع نطاق التجارة المتبادلة فيما بين البلدان النامية بصفة خاصة بما في ذلك القيام ، عند الطلب ، بتقديم المشورة بشأن التحضير للمفاوضات التجارية فيما بين البلدان النامية وإجراء هذه المفاوضات وتقييمها . وفي هذا الصدد يُدعى برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومؤسسات التمويل الاخرى إلى تقديم الدعم التمويلي إلى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بغية تنفيذ هذه المشاريع ؛

(ب) الاضطلاع ، بالتعاون مع الدول الاعضاء ، بدراسة متعمقة عن العوائق والمثبطات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا معاكسا على زيادة التجارة فيما بين البلدان النامية . وينبغي أن تستطلع هذه الدراسة التدابير والبدائل ذات الصلة بالموضوع وأن تقدم توصيات محددة لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية مستقبلا عن طريق لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

الجلسة ٧٨٠
١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠

٣٨٦ (د - ٣٧) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات[٨]

إن مجلس التجارة والتنمية

١ - يقر الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٩٠ ،

٢ - يحيط علماً بمشروع الجدول الزمني للاجتماعات لعام ١٩٩١ وبالجدولين المؤقتين لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ ، على أن يكون مفهوماً أنه سيجري اضفاء الصبغة النهائية على هذه الجداول في ضوء توقيت الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

الجلسة ٧٨٠
١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩

٣ - مقررات أخرى

(أ) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

١٣ - في الجلسة ٧٨٠ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، اعتمد المجلس التقرير المقدم من مكتبه بشأن وثائق تفويض جميع الممثلين الذين يحضرون الدورة (TD/B/1276) .

(ب) جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

١٤ - في الجلسة ٧٨٠ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من دورته السابعة والثلاثين ، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/L.908 (انظر المرفق الثاني) . وفي هذا الصدد ، أقر المجلس التفاهم التالي ، الذي تلاه الرئيس ، فيما يتعلق بتناول المجلس مستقبلا لقضايا التجارة المتصلة ببلدان أوروبا الشرقية :

يوجد عدد من القرارات والمقررات الصادرة عن كل من المؤتمر والمجلس والتي تقضي بأن يقوم مجلس التجارة والتنمية ، عن طريق احدى لجانه للدورة ، بالنظر في المشاكل المتصلة بالعلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

ومما يذكر أنه خلال المناقشة التي دارت في الجزء الثاني من الدورة السادسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية وخلال المشاورات الجارية في الدورة الراهنة للمجلس ظهر رأي عام مفاده أنه في ضوء التغييرات الحادثة في مجال السياسات العامة في بلدان أوروبا الشرقية ، فإن النظر مستقبلا في أي قضايا ذات صلة بالموضوع تتطلب الاهتمام بها ينبغي أن يتم في سياق المشاكل العويصة العامة للتعاون التجاري والاقتصادي الدولي . ولذلك فإن من رأي

الدول الاعضاء انه لم يعد مطلوبا تخصيص بند مستقل في جدول أعمال المجلس بشأن العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

ويلاحظ أن الامين العام للاونكتاد يقوم باجراء التعديلات الضرورية على برنامج عمل أمانة الاونكتاد وتنظيمها وأن هذا سينعكس في الوقت المناسب للميزانية البرنامجية .

١٥ - ووفقا للممارسة المتبعة في الماضي ، اذن المجلس للامين العام للاونكتاد بان يتولى ، بالتشاور مع الرئيس ، تعديل وإكمال جدول الاعمال المؤقت في ضوء التطورات . وقد وُضع هذا الترتيب على أساس فهم مؤداه أن أي تعديلات أو اضافات ستكون موضع مشاورات مع ممثلي المجموعات الاقليمية في اطار آلية التشاور المنشأة بموجب مقرر المجلس ١٤٣ (د - ١٦) وقرار المجلس ٢٣١ (د -٢٢) ، وطلب المجلس كذلك الى الامين العام للاونكتاد أن يستشير الوفود فيما يتعلق بتنظيم أعمال الدورة وأن يعمم اقتراحاته بهذا الشأن .

(ج) <u>ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي</u>

(البند ٣ من جدول الاعمال)

١٦ - في الجلسة ٧٨٠ المعقودة في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس ان يرفق بتقريره نص مشروع قرار بعنوان "العواقب الاقتصادية الناجمة عن الازمة الاخيرة" قدمته السنغال باسم مجموعة الـ ٧٧ (TD/B/L.907) ، (انظر المرفق الثالث) .

(د) <u>تقارير الهيئات الفرعية والهيئات الاخرى</u>

١٧ - أحاط المجلس علما ، في جلسته ٧٧٥ المعقودة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، بتقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين (٩) ، الذي قدم إلى المجلس لغرض التعليق عليه (طي الوثيقة TD/B/1269) عملا بالفقرة ١٠ من الجزء ثانيا من قرار الجمعية العامة ٣٢٠٥ (د - ٢١) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ .

١٨ - وأحاط المجلس علما ، في جلسته ٧٧٩ المعقودة في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات عن دورته الثالثة والعشرين (ITC/AG/XXIII/122 و Add.1 ، الصادر طي الوثيقة TD/B/1268) كما احاط علما بالتعليقات المبداة عليه .

١٩ - وفي الجلسة ٧٨٠ المعقودة في ١٢ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ، أحاط المجلس علما بما يلي :

(أ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن دورته التاسعة (TD/B/1261-TD/B/RBP/76) ، وبالتعليقات المبداة بشانه ، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها المرفقة به ؛

(ب) تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الاول (التامين) من دورتها الثالثة عشرة (TD/B/1249-TD/B/C.3/237) كما احاط علما بالتعليقات المبداة بشانه ، وأيد أحكام القرار ٣٣ (د - ١٣) المرفق به ؛ وأحاط علما بتقرير اللجنة عن الجزء الثاني (التمويل المتصل بالتجارة) من دورتها الثالثة عشرة (TD/B/1262-TD/B/C.3/239) ، وبالتعليقات المبداة بشانه ، وأيد أحكام القرار ٣٤ (د - ١٣) المرفق به ؛

(ج) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات عن دورتها السابعة عشرة (TD/B/1263-TD/B/C.5/132) وبالتعليقات المبداة بشانه ، وأيد أحكام القرار ١١ (د - ١٧) والاستنتاجات المتفق عليها ١٢ (د - ١٧) المرفقة به ؛

(د) تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها الرابعة عشرة (TD/B/1264-TD/B/C.4/336) وبالتعليقات المبداة بشانه ، وأيد أحكام القرارات ٦٤ (د -١٤) و ٦٥ (د - ١٤) و٦٦ (د - ١٤) و٦٧ (د - ١٤) المرفقة به ؛

(هـ) تقرير اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان النامية الجزرية والبلدان والمنظمات المانحة (A/Conf.147/5-TD/B/AC.46/4) وقرر احالة التعليقات المبداة بشانه الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين وعندها سيكون التقرير ، عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، معروضا على الجمعية .

(هـ) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩١

(البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال)

٣٠ - أكد المجلس، في الجلسة ٧٨٠ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩١ على النحو التالي: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والأرجنتين، واستراليا، وألمانيا[٣]، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وبيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسويد، والصين، والفلبين، وكينيا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ويوغوسلافيا.

(و) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد لأغراض الانتخابات

(البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال)

٣١ - لاحظ المجلس في جلسته ٧٧٣ المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠، أنه منذ اندماج اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية معا ليشكلا دولة واحدة، فإن عضوية الأونكتاد قد تغيّرت من ١٦٨ إلى ١٦٧ دولة. ولاحظ كذلك أن توحيد جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية سيهبط بعضوية المؤتمر إلى ١٦٦ دولة.

(ز) الإعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية

(البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال)

٣٢ - انتخب المجلس في جلسته ٧٧٣ المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية في عضوية المجلس ولجانه الرئيسية. ومراعاة لما تم من اندماج اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية معا لتشكيل دولة واحدة، فإن عضوية المجلس ولجانه الرئيسية قد أُقرّت على النحو التالي: مجلس التجارة والتنمية - ١٣١؛ لجنة السلع الأساسية - ١٠٧؛ لجنة المصنوعات - ١٠١؛

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة - ١٠٢ ؛ لجنة النقل البحري - ١٠٣ ؛ لجنة نقل التكنولوجيا - ٩٩ ؛ لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية - ١١٠ .

٣٣ - وأحاط المجلس علما بأن توحيد جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية سيخفض عضوية المجلس ولجانه الرئيسية بمقدار عضو واحد .

(ح) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١٠ (د) من جدول الاعمال)

٣٤ - في الجلسة ٧٧٥ المعقودة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، استرعى الرئيس النظر إلى قائمة تضم ٩٩ هيئة حكومية دولية مسماة بموجب المادة ٧٦ من النظام الداخلي (TD/B/INF/106/Rev.1) . وفي هذا الصدد أحاط المجلس علما بأن المجلس الدولي للقصدير قد توقف عن الوجود اعتبارا من ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(ط) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي

(البند ١٠ (هـ) من جدول الاعمال)

٣٥ - وافق المجلس في جلسته ٧٧٥ المعقودة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ على الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الثلاث التالية لتسميتها بموجب المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس وقرر ، وفقا لتوصيات الامين العام للاونكتاد (TD/B/1274) أن يجري تصنيفها بموجب أحكام الفقرتين الفرعيتين ١٢(أ) و(ب) من مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧) ، على النحو التالي :

الفئة العامة :

الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية

الفئة الخاصة لجهاز الأونكتاد المبين خلاف المجلس :

جهاز الأونكتاد

الرابطة الكاريبية للنقل البحري — لجنة النقل البحري

الرابطة المهنية للمطاط الطبيعي في أفريقيا — لجنة السلع الاساسية

(ي) برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ : الشروع في الاعمال التحضيرية لمساهمة الأونكتاد الحكومية الدولية في التقييم النهائي الذي ستضطلع به الجمعية العامة في عام ١٩٩١

(البند ٦ من جدول الاعمال)

٢٦ - أحاط المجلس علما ، في الجلسة ٧٨٠ المعقودة في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/1265) وبالتعليقات المبداة بشانه .

(ك) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (قرارا المؤتمر ١٤٦ (د - ٦) المؤرخ في ٣ تموز/ يوليه ١٩٨٣ و١٦٩(د - ٧) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧)

٢٧ - أحاط المجلس علما في الجلسة ٧٨٠ المعقودة في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/1266 و Corr.1) وبالتعليقات المبداة بشانه .

(ل) الترتيبات والاعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

(البند ٥ من جدول الاعمال)

٢٨ - في الجلسة ٧٨٠ المعقودة في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وافق المجلس على البند الموضوعي من جدول الاعمال المؤقت للدورة الثامنة للمؤتمر على النحو التالي :

تعزيز الإجراءات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الاطراف لإقامة اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف

تقييم التحديات والامكانات التي تتيحها التغيرات الهيكلية الطويلة الاجل للتنمية المتواصلة وتوسيع التجارة الدولية في إطار اقتصاد عالمي مترابط . تشجيع النمو الاقتصادي ، والقدرات التكنولوجية والتنمية المعجّل بها في البلدان النامية: اعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية سليمة ، والاخذ بالإدارة الجيدة وبالاصلاحات الهيكلية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء لتحقيق تخصيص الموارد البشرية والاقتصادية واستخدامها وتعبئتها على نحو فعال ومتسم بالكفاءة وايجاد بيئة اقتصادية دولية أكثر مؤاتاة . وبلوغا لهذه الغاية ، تعالَج القضايا المندرجة في المجالات المتداخلة التالية: الموارد اللازمة للتنمية ؛ والتجارة الدولية ؛ والتكنولوجيا ؛ والخدمات ، والسلع الاساسية .

٢٩ - ولاحظ المجلس كذلك التفاهم المتصل بذلك والذي تم التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية ومفاده أنه ، بالإضافة إلى الجلسات العامة ، لن توجد إلا لجنة واحدة للدورة ولن تعقد أكثر من ثلاث جلسات رسمية متزامنة .

٣٠ - وأذن المجلس للرئيس بأن يبلغ الجمعية العامة مباشرة ، على النحو الملائم ، بنتيجة المشاورات المستمرة المتعلقة بمسألة مكان انعقاد المؤتمر وموعده .

٣١ - وأذن المجلس كذلك للامين العام للاونكتاد بأن يكمل جدول الاعمال المؤقت للدورة الثامنة للاونكتاد بإضافة البنود الإدارية والإجرائية المعتادة .

٣٢ - والبيانات التي أدلى بها المتكلمون باسم مجموعة الـ ٧٧ والمجموعة باء والمجموعة دال وممثل الصين فيما يتصل بالمقرر المذكور أعلاه وترد في الفرع جيم أدناه .

(م) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

(البند ٨ (ب) من جدول الاعمال)

٣٣ - قرر المجلس في الجلسة ٧٨٠ المعقودة في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ أن يحيل إلى دورة مقبلة البند ٨(ب) '٣' "مشاكل تمويل التجارة في البلدان النامية (الفقرة ٤(ج) '٣' من قرار لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ٤(د - ٥))" .

جيم - البيانات التي ادلي بها فيما يتصل بالقرارات والمقررات التي اتخذها المجلس

١ - القرار ٣٨٧ (د - ٣٧) - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

٣٤ - قالت المتحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) إن مجموعتها تشعر بالسعادة لما تم في الفقرة ١ من القرار ٣٨٧ (د - ٣٧) من وضع مسألة التكيف الهيكلي ليس فقط في سياق الأولويات والأهداف والاحتياجات الوطنية ولكن أيضا في سياق القدرات المتاحة في الاقتصاد الدولي وأنه قد طُلِب الى جميع البلدان أن تضطلع بتكيف هيكلي . وأوضحت أن مجموعتها ترى أيضا أن ما ذكر من التخفيف من الفقر وتقاسم الأعباء على نحو منصف والديمقراطية القائمة على المشاركة مع الاحترام الواجب للسيادة الوطنية هو شروط وأهداف للتنمية في السياق الوطني وفي السياق الدولي على السواء ، بالنظر الى أنه بغية تحقيق هذه الأهداف والشروط يلزم اتخاذ اجراءات على الصعيدين الوطني والدولي على السواء . كذلك فإن ما يُحبَّذ القيام به على الصعيد الوطني لا يمكن انكاره في السياق الدولي .

٣٥ - وأضافت أن مجموعتها تعلق أهمية كبيرة على الفقرة ٢ التي تؤكد على الحاجة الى استعادة نهج طويل الأجل فيما يتعلق بالتنمية والنظر الى أبعد من التكيف القصير الأجل . وقالت إن مجموعتها تقدّر كذلك الحاجة الى قيام البلدان التي لديها قدرة وتأثير أكبر على الاقتصاد العالمي بتحمل مسؤولياتها عن تحقيق تنمية تتمشى مع قدراتها وتأثيرها .

٣٦ - وأعلنت أن مجموعة الـ ٧٧ ترحب ترحيبا كبيرا بالارادة السياسية المبداة في الفقرة ٣ من جانب البلدان المتقدمة التي تعهدت بتوفير موارد اضافية للبلدان النامية من أجل جهودها الانمائية كما تعهدت بدعم جهودها المتعلقة بالتكيف الهيكلي . وقالت إن مجموعتها تقدر بوجه خاص التزام البلدان المتقدمة بأن تبذل قصارى جهدها للمساهمة فيما يلزم من اجراءات من أجل التنمية . كذلك فإن النداء الموجه الى المؤسسات المالية الدولية لتعزيز المعونة التي تقدمها الى البلدان النامية وبتحسين نوعيتها هو نداء يلقى الترحيب .

٣٧ - ومضت قائلة إن النداء الموجه الى جميع الحكومات المشتركة في جولة أوروغواي باعادة تأكيد عزمها على تحقيق نتائج متوازنة لصالح البلدان النامية على وجه الخصوص هو نداء مناسب من حيث التوقيت وملائم على السواء .

٣٨ - وأشارت الى أن الفقرة ٥ تبرز الفجوة القائمة في مجال التمويل والتي تواجهها البلدان النامية وتركز على الحاجة الى قيام جميع البلدان بزيادة مستوى مدخراتها كيما تفرج عن موارد مالية اضافية تتناسب مع الحاجات الاستثمارية والانمائية للبلدان النامية كما أنها تشكل عنصرا هاما من عناصر استراتيجية مترابطة لسد الفجوة التمويلية . وقالت إن تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٠ قد أبرز كون البلدان النامية قد حققت تحسينات على نطاق واسع في نسب المدخرات لديها ولكنه لم يتسن توجيه هذه المدخرات الى الاستثمار المحلي بسبب عمليات نزوح الاموال الى الخارج المرتبطة بخدمة الديون وما يتصل بها من تدفقات أخرى الى الخارج . وأوضحت أن مجموعتها تتوقع بهذا السبب أن يقوم الشركاء من البلدان المتقدمة ببذل أقصى ما في وسعهم في هذا الصدد بغية تحقيق تنمية مستمرة ومطردة . وأضافت أن الاستراتيجية الانمائية الدولية تتضمن اتفاقا على استكشاف طرائق وآليات لتوجيه الفوائض القائمة في البلدان المتقدمة الى أغراض التنمية الانتاجية في البلدان النامية .

٣٩ - وأخيرا ، قالت إن مجموعتها ترحب بالنداء الموجه لجعل البيئة الاقتصادية الدولية أكثر مواتاة وافضاء الى التنمية عن طريق اتخاذ مبادرات في عدد من المجالات الهامة المحددة في هذا القرار .

٢ - القرار ٣٨٨ (د - ٣٧) - مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية

٤٠ - قال ممثل بلغاريا إن بلده قد انضم الى توافق الآراء بشأن القرار المتعلق بالديون لأنه يدرك جيدا المشاكل الشديدة التي تواجهها البلدان النامية . وأضاف أن وفده قد فعل ذلك على أساس فهم مؤداه أن بلدان الخليج ليست هي وحدها التي أضيرت بشدة بفعل أزمة الخليج . فالخسائر المباشرة وحدها التي تتكبدها بلغاريا حتى نهاية عام ١٩٩٠ ستصل الى ١,٤ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة . وهذه الارقام ليست في ارتفاع أرقام الخسائر التي تعاني منها بعض الدول الاخرى ، بيد أنها أرقام أكبر بكثير إذا نُظِر اليها من وجهة نصيب الفرد ، ناهيك عن ذكر المشاكل الناشئة عن عدم توريد أكثر من ٣ ملايين طن من النفط ، وهو ما يواجه البلغاريين بكارثة إذا كان الشتاء طويلا وقاسيا .

٤١ - وأكد على أن الفقرة الاخيرة من هذا القرار ، التي يدعو فيها الاونكتاد المؤسسات المالية المتعددة الاطراف والبلدان المانحة الى اتخاذ خطوات مناسبة للقيام بدور حفاز في تعبئة مساعدة اضافية من أجل البلدان النامية التي تاثرت تاثرا ضارا بفعل الازمة ، انما تتسم ، في جملة أمور ، باهمية خاصة لبلغاريا .

٤٢ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء (ألمانيا) إن مجموعته لا توافق على الصيغة التي عُثر عليها لوصف أزمة الخليج في الديباجة والفقرة ٢ ، ألا وهي "الازمة الاخيرة" . فالجميع يدركون جيدا أن هذه الازمة تتعلق بالعدوان العراقي على الكويت ، الامر الذي يُشار اليه بصيغة ملائمة في عدد من قرارات مجلس الامن .

٤٣ - وقال ممثل بولندا إن بلده قد انضم الى توافق الآراء المتعلق باعتماد القرار ٣٨٨ (د - ٣٧) لانه يفهم المشاكل الخطيرة التي تواجهها هذه البلدان فيما يتعلق بديونها الخارجية .

٤٤ - واسترك قائلا إنه يشدد ، تمشيا مع نص وروح قرار المجلس ٣٧٥ (د - ٣٦) ، على أن بولندا ترى أن قضية الديون هي قضية عالمية لا تتصل على وجه الحصر بمجموعة وحيدة من البلدان . وأضاف أنه نظرا الى ما تقدم فإن وفده مقتنع اقتناعا قويا بأن مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها بلدان الدخل المتوسط الاخرى المثقلة بالديون ولا سيما تلك ، مثل بولندا ، التي تجد أنفسها في غمار عملية التكيف الصعبة التي يقتضيها انتقالها من اقتصاد موجه الى اقتصاد مرتكز على السوق وموجه نحو التصدير ، ينبغي أيضا ايلاؤها اهتمام واف من جانب المجتمع الدولي بقصد التخفيف من الصعوبات التي تواجهها وتخفيف عبء ديونها وتكلفة خدمة هذه الديون . وقال إن هذا الوضع يصدق بقدر أكبر بالنظر الى أن بولندا هي من بين أشد البلدان تاثرا بأزمة الخليج الفارسي وتتحمل التكلفة الكبيرة المتمثلة في الاشتراك في الجزاءات المفروضة من جانب الامم المتحدة استجابة لهذه الازمة .

٤٥ - وأردف قائلا إن بولندا تعتقد أنه ينبغي للاونكتاد أن يضع هذه المشاكل والصعوبات نصب عينيه عند النظر في قضايا الديون ، التي ينبغي تناولها في الاونكتاد من حيث بعدها العالمي .

٤٦ - وذكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية أن فقرة واحدة من القرار ٣٨٨ (د - ٣٧) تشير الى توصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني باقل البلدان نموا . وأوضح أنه في حين

أن الولايات المتحدة قد انضمت الى توافق الآراء المتعلق بهذه التوصيات ، فإن حكومته قد سجلت تحفظا رسميا بشأن فقرة واحدة تتناول تدابير تخفيف الديون من حيث انطباقها على المؤسسات المتعددة الأطراف . وقال إن حكومته ، والحالة هذه ، قد طلبت منه أن يكرر جزءا من نص بيانها الختامي في المؤتمر المعني أقل البلدان نموا بشأن الانضمام الى توافق الآراء المتعلق بالقرار الذي اعتمده المجلس توا ، وهذا الجزء هو ما يلي :

إن سبب هذا التحفظ مزدوج : أولا ، ومن حيث الجوهر ، تعارض الولايات المتحدة أي صيغة تشير - ولو بصورة غير مباشرة - الى أن المؤسسات المالية المتعددة الاطراف ينبغي أن تضطلع بمبادرات جديدة لتكييف الديون يمكن أن يكون لها آثار معاكسة على الاساس المالي السليم لهذه المؤسسات وعلى تقدير مكانتها الائتمانية . ثانيا ، ومن حيث المبدأ ، تعتقد الولايات المتحدة أن من غير المناسب أن يتدخل هذا المحفل ، أو أي محفل آخر تابع للأمم المتحدة في الولاية المستقلة لمثل هذه المؤسسات فيتقدم بمقترحات محددة من أجل مبادرات جديدة . ذلك أن الحفاظ على استقلال المؤسسات المتعددة الأطراف وسلامتها وأساسها المالي السليم هو أمر ذو أهمية رئيسية - لجميع البلدان - ولا سيما للبلدان التي تعتمد على فرص الوصول مستقبلا الى التمويل الانمائي .

٣ - الترتيبات والاعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

٤٧ - قال المتحدث باسم المجموعة باء (ألمانيا) إن المجموعة باء توافق على جدول الاعمال الموضوعي الذي وافق عليه المجلس من أجل الدورة الثامنة للأونكتاد ، ثقة منها عقب المشاورات التي أُجريت مع الامين العام للأونكتاد بأن الوثائق التي تُعدّ من أجل الدورة الثامنة للأونكتاد ستعكس أيضا جميع ما يتصل بالموضوع من قضايا خاصة بالادارة الجيدة بغية تخصيص الموارد واستخدامها وتعبئتها على نحو فعال ومتسم بالكفاءة .

٤٨ - وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) إن مجموعته تقبل جدول الاعمال المقترح للدورة الثامنة للأونكتاد . وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به المتحدث باسم المجموعة باء ، فان مجموعة الـ ٧٧ لديها التحفظات التالية .

٤٩ - وأوضح أن من رأي مجموعته أن التركيز الرئيسي للدورة الثامنة للأونكتاد ينبغي أن ينصب على النهوض في التعاون الدولي وتهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية ، واعتماد السياسات الوطنية والدولية الضرورية لتحقيق هذه الغاية .

٥٠ - وأضاف أنه فيما يتعلق بمسألة الادارة الجيدة ، فإن مجموعته لا بد أن تشدد على أهداف الادارة الجيدة تركيزها حقا على التدابير الاخرى المذكورة في جدول الاعمال ، بما في ذلك ليس فقط تخصيص الموارد واستخدامها على نحو فعال ومتسم بالكفاءة حسبما ذكر المتحدث باسم المجموعة باء ، ولكن أيضا ، وهو الامر الاهم ، تهيئة بيئة اقتصادية دولية أكثر مؤاتاة على النحو الذي اتُّفق عليه حقا في النص الذي ووفق عليه .

٥١ - واسترسل قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ لا تستطيع الموافقة على آراء المجموعة باء فيما يتعلق بالقضايا التي ينبغي تناولها تحت موضوع "الادارة الجيدة" والمعرب عنها أثناء المناقشات التي جرت بشأن مشروع جدول الاعمال . وبقدر ما يتعلق الامر بالقضايا الموضوعية التي تُعرض على الدورة الثامنة للأونكتاد ، فإن آراء مجموعة الـ ٧٧ قد طُرحت فعلا بالتفصيل في الوثيقة TD/B/L.906 .

٥٢ - ورحب المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن جدول الاعمال الموضوع للدورة الثامنة للأونكتاد ، الذي عزاه الى روح التعاون السائدة في المفاوضات غير الرسمية .

٥٣ - وأعرب ممثل الصين عن سروره لتوافق الآراء الذي توصل اليه المجلس بشأن جدول الاعمال الموضوعي للدورة الثامنة للأونكتاد . وأضاف أن النتائج مع ذلك غير مرضية تماما . فبالنظر الى الحالة الاقتصادية العالمية الحالية ، ينبغي أن يركز المؤتمر على بعض القضايا الرئيسية المتصلة بالتنمية والاقتصاد العالمي والتي تهم البلدان النامية بقدر كبير ، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد ، والتكنولوجيا ، والتجارة ، والخدمات ، والسلع الاساسية ، وأن يبحث عن حلول للمشاكل القائمة في هذه المجالات . وينبغي أن تقوم الامانة باعداد وثائق متوازنة بشأن جميع هذه القضايا وألا تشدد بشكل مفرط على العوامل ذات الصلة بالموضوع في أي مجال واحد بعينه على نحو يخل بأي مجال آخر . كذلك فإن من الضروري تنظيم هيئات الدورة لضمان النظر بصورة كاملة ومتوازنة في جميع القضايا والعمل على تحقيق نتائج ايجابية في جميع المجالات .

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/39/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني .

(٢) اعتبارا من ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، توحدت جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية لتشكلا دولة واحدة ذات سيادة باسم "ألمانيا" .

(٣) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، اندمجت اليمن الديمقراطية واليمن لتشكلا دولة واحدة . ومنذ ذلك التاريخ أصبحتا ممثلتين كعضو واحد باسم "اليمن" .

(٤) للاطلاع على قائمة المشتركين ، انظر الوثيقة TD/B/INF.180 .

(٥) اعتُمدت جميع النصوص دون تصويت .

(٦) للاطلاع على بيان أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) بشأن اتخاذ هذا القرار ، انظر الفرع جيم .

(٧) للاطلاع على البيانات التي أدلى بها المتحدث باسم المجموعة باء (المانيا) ، وممثلو بلغاريا وبولندا والولايات المتحدة بشأن اتخاذ هذا القرار ، انظر الفرع جيم .

(٨) سيُعمم الجدول الزمني المنقّح في الوثيقة TD/B/INF.179 .

(٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ١٧ (A/45/17) .

المرفق الاول

جدول أعمال الجزء الاول من الدورة السابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية(أ)

١ - المسائل الإجرائية :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) إقرار جدول الاعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(د) جدول الاعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس .

٢ - متابعة واستعراض تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة السابعة للاونكتاد وفقا لمقرر المجلس ٣٥٠ (د-٣٤) :

- تقصي تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة السابعة للاونكتاد تحضيرا للدورة الثامنة للاونكتاد .

٣ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الإنمائي والنظام النقدي الدولي(ب) .

٤ - مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية :

- بما في ذلك المناقشة التي دعت الى اجرائها الفقرة ٢ من قرارالجمعية العامة ٢٣٣/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩ بشأن اتجاهات نقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها وأثرها على النمو الاقتصادي والتنمية المستمرة في تلك البلدان .

٥ - الترتيبات والاعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

١- برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ : الشروع في الاعمال التحضيرية لمساهمة الاونكتاد الحكومية الدولية في التقييم النهائي الذي ستضطلع به الجمعية العامة في عام ١٩٩١ .

٧- تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (قرارا المؤتمر ١٤٦ (د-٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ و١٦٩ (د-٧) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧) .

٨- مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية[ج] :

(أ) مساهمة الاونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية المطردة (مقرر المجلس ٣٧٠ (د-٣٥)) ؛

(ب) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية :

'١' تحاليل ومقترحات لتسهيل توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية (الفقرة ٤(و)) من القرار ٤ (د-٥) للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

'٢' مشاكل تمويل التجارة في البلدان النامية (الفقرة ٤(ج)'٢') من القرار ٤ (د-٥) للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية) ؛

(ج) تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والذات عن دورته الثالثة والعشرين ؛

(د) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي : التقرير السنوي الثالث والعشرون للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي .

٩- المسائل الاخرى التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وانشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى أو المتصلة بهذه التقارير والانشطة :

(أ) الممارسات التجارية التقييدية ؛

(ب) الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ؛

(ج) الافضليات ؛

(د) النقل البحري ؛

(هـ) البلدان النامية الجزرية .

١٠ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل :

(أ) معاملة الدول الاعضاء الجدد في الاونكتاد لأغراض الانتخابات ؛

(ب) الإعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩١ ؛

(د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس ؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي ؛

(و) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس .

١١ - مسائل أخرى .

١٢ - اعتماد تقرير المجلس .

الحواشي

(أ) أقره المجلس في جلسته ٧٧٣ المعقودة في ١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠

(ب) عملا بالفقرتين ٧ و ٨ من قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١٩ والفقرتين ١٠٥ (٧) و (٨) من الوثيقة الختامية للدورة السابعة للاونكتاد وطبقا لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الجلسة العامة ٧٣٠ التي عقدها المجلس (الجزء الثاني من دورته الرابعة والثلاثين) اتُفق على أن تُترك للوفود ، عند النظر في البند ٣ بأكمله ، حرية الإشارة إلى التطورات والقضايا التي تهم بوجه خاص البلدان النامية في جولة أوروغواي . كذلك اتُفق على تنظيم تبادل غير رسمي بشأن هذه المسألة يُدعى إليه المدير العام للغات .

(ج) يتوقف إدراج بند بشأن مساهمة الاونكتاد في الاعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع على محصلة مشاورات الامين العام للاونكتاد وفقا لمقرر المجلس ٣٧٣ (د - ٣٦) .

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة العادية السابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

١ - المسائل الاجرائية :

(أ) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ب) اعتماد التقرير المتعلق عن وثائق التفويض ؛

(ج) جدول الأعمال المؤقت للجزء الاول من الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمجلس ؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية السابعة عشرة للمجلس ؛

(هـ) تسمية رئيس الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمجلس .

٢ - الحمائية والتكيف الهيكلي وبالاقتران بهما نتائج جولة أوروغواي بشأن التنمية والقضايا التي تهم البلدان النامية بصورة خاصة وفقا للفقرة ١٠٥(٨) من الوثيقة الختامية للدورة السابعة للأونكتاد .

٣ - الأعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

٤ - برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ : مساهمة الأونكتاد الحكومية الدولية في الاستعراض والتقييم النهائيين اللذين ستضطلع بهما الجمعية العامة لبرنامج العمل في عام ١٩٩١ .

٥ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا :

- مساهمة الأونكتاد في متابعة برنامج العمل .

٦ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية :

(أ) تنفيذ اعلان التعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/٥٤) .

[يستكمل البند في ضوء التطورات]

٧ - المسائل الاخرى التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وانشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى أو المتصلة بهذه التقارير والانشطة .

[يستكمل البند في ضوء التطورات]

٨ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل :

(أ) معاملة الدول الاعضاء الجدد في الاونكتاد لاغراض الانتخابات ؛

(ب) الاعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء للجان الرئيسية ؛

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لاغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس ؛

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لاغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي ؛

(هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(و) الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس .

[يستكمل البند في ضوء التطورات]

٩ - مسائل أخرى .

١٠ - اعتماد تقرير المجلس .

المرفق الثالث

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي : العواقب الاقتصادية الناجمة عن الازمة الاخيرة

مشروع قرار مقدم من السنغال بالنيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧[1]

(TD/B/L.907)

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير الى قراره ٣٧٤ (د - ٣٦) بشأن الترابط ،

وإذ يلاحظ مع التقدير تقرير أمانة الاونكتاد المعنون "العواقب الاقتصادية الناجمة عن الازمة الحالية : تقييم تمهيدي" (TD/B/1272) ،

وإذ يعرب عن القلق إزاء الوقع الشديد لهذه الازمة على الاقتصاد العالمي عموما ، وما ينجم عنه من عواقب وخيمة بالنسبة للبلدان النامية ،

وإذ يدرك الحاجة الى استجابة مالية متعددة الاطراف تتناسب واحتياجات البلدان المتأثرة ، وخاصة أشد هذه البلدان تأثرا ، وذلك بالاستناد الى معايير اقتصادية ،

وإدراكا منه أيضا للحاجة الملحة الى قيام تعاون دولي من أجل الحدّ من الآثار الضارة الناجمة عن الازمة ،

وإذ يحيط علما بالمبادرات الجارية فعلا ،

١ - يوصي بأن تقوم الجمعية العامة للامم المتحدة ، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ، باتخاذ خطوات لتحديد مدى الاثر الضار

الواقع على البلدان المتأثرة وطبيعته وبأن تنظر في وضع برنامج طارئ للتعويض والمساعدة لصالح هذه البلدان وذلك على نحو يكفل حشد أموال كافية على وجه السرعة وبشروط مناسبة ؛

٢ - يطلب من الأمين العام لمؤتمر التجارة والتنمية أن يبقي الحالة قيد الاستعراض وأن يقدم تقريرا الى مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته السابعة والثلاثين .

الحواشي

(١) أُرفق بموجب مقرر المجلس في جلسته ٧٨١ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00750 00967—January 1991—425
ISSN 0251-9550 GA/OR/45, Suppl.15